

## تخالف فعلي الشرط والجواب في القرآن الكريم الدلالة الزمنية للماضي والمضارع أنموذجاً

م.د. محمد جاسم عبود

أ.م.د. عماد محمد محمود

للعلوم الإسلامية الجامعة - كلية الإمام

جامعة بغداد - كلية الآداب

الكاظم عليه السلام

### ملخص

التخالف بين الأفعال أمر ظاهر في اللغة العربية عموماً وفي القرآن الكريم بشكل أخص ، وهو يأتي لأغراض دلالية وأسلوبية مختلفة ، ويرتبط بهذه الظاهرة تخالف فعلي الشرط والجواب من الناحية الزمنية. فقد قرر النحويون أن أفضل الأساليب في الشرط هي أن يأتي فعلا الشرط والجواب مضارعين ، ثم ماضيين ، وما جاء خلاف ذلك حاولوا تأويله . وهذا البحث أثبت أن القواعد التي وضعها النحويون لا تصمد كثيراً أمام ما ورد من أمثلة لهذه الظاهرة في القرآن الكريم ، وأن سبب التخالف الزمني بين فعلي الشرط والجواب - ولاسيما في حالة كون فعل الشرط ماضياً وفعل الجواب مضارعاً - إنما يعود لأسباب دلالية وسياقية تختص بكل مورد جاء النص القرآني للحديث عنه أو لتبيينه .

### المقدمة

امتازت الدراسات اللغوية القديمة بالبناء المحكم والدقيق ، فلم يدخر اللغويون القدامى ولاسيما النحويون منهم جهداً في رصد مختلف الظواهر التي امتازت بها العربية وتفسيرها . وعلى الرغم من ذلك بقيت ظواهر أخرى بلا تفسير أو أنهم فسروها تفسيرات غير واضحة أو غير مقنعة ، فقدموا رؤى لا تنسجم وروح اللغة أو أنها لا تطرد لتعم جميع تفاصيل الظاهرة اللغوية موضوع البحث . وأسلوب الشرط واحد من الأساليب اللغوية التي كثر البحث فيها نظراً لأهميته من جهة ، وتميزه بأسلوب خاص من جهة أخرى، إلا أن هذا الاهتمام أبقى خلفه أسئلة بلا أجوبة، ومن تلك الأسئلة الأثر الدلالي الذي يحمله تخالف فعلي الشرط والجواب من الناحية الزمنية ، ونعني به أن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً أحياناً ، أو العكس ، أو يكون الشرط ماضياً أو مضارعاً وجوابه أمراً. وبحسب اطلاعنا فإن النحويين والمفسرين لم يتعرضوا لهذه المسألة بشكل مفصل وواضح و مستقل يبين المغزى الدلالي الذي يقف خلفه ، واكتفى النحويون بوضع قواعد عامة - اتبعهم فيها المفسرون - لا تصمد أمام التدقيق، وكان المجال الرحب لبروز تلك الظاهرة هو القرآن الكريم . وحاول البحث إيجاد تفسيرات دلالية واضحة لهذا التخالف ، واكتفينا بدراسة ظاهرة واحدة هي كون فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً نظراً لسعة الموضوع مما يضيق به المقام هنا ، آمليين أن نعود إلى بقية الظواهر في مستقبل الأيام إن اعطانا سبحانه عمراً.

وقسمنا البحث على تمهيد بيّننا فيه مفهوم الشرط وخمسة مباحث ، درسنا في كلّ مبحث تخالف فعلي الشرط والجواب انطلاقاً من الأداة الشرطية الداخلة على الجملة الشرطية، وهي خمس أدوات وردت في القرآن الكريم وكان فعل الجملة الداخلة عليها ماضياً وجوابها مضارعاً : ( إذا ، إن ، و مَنْ ، و لَمَّا ، وما ) .

### التمهيد : مفهوم الشرط

الشرط لغةً، جاء في لسان العرب : (( الشرط معروف وكذلك الشريطة والجمع شروط وشرائط ، والشرط إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والجمع شروط ))<sup>١</sup>. قال ابن يعيش : ومعنى الشرط العلامة والإمارة ، فكأن وجود الشرط علامة لوجود جوابه ، ومنه أشراط الساعة أي علاماتها<sup>٢</sup>. والشرط اصطلاحاً عند النحويين هو : وقوع الشيء لوقوع غيره ، كقوله تعالى : {إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ} ( الأنفال : ٣٨ ) فمعنى الشرط عندهم إذا وقع الأول وقع الثاني<sup>٣</sup>. وقال فاضل السامرائي : (( هذا هو الأصل وقد خرج الشرط عن ذلك فلا يكون الثاني مسبباً عن الأول ومتوقفاً عليه ، وذلك نحو قوله تعالى : {فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ} (الأعراف : ١٧٦) ، فلَهَثُ الكلب ليس متوقفاً على الحمل عليه أو تركه فهو يلهث على كلّ حال وإنما ذكر صفته ))<sup>٤</sup>.

والشرط أسلوب لغوي متكون من جزئين ، يتحقق الثاني بتحقيق الأول ، ولا يمتنع - ضرورة - بامتناعه ، ويجب تأكيد الارتباط بين جملة الشرط وجملة الجواب خلافاً لمن قال بإمكانية استقلال الثانية عن الأولى ؛ لأنّ معنى الثانية مرتبط بالأولى ، ففي قولك : ( إن تعمل خيراً تُجز به ) ، يُلاحظ أن عبارة ( تُجز به ) غير مستقلة عن الأولى تركيباً ومعنىً<sup>٥</sup>. إذن يمكن أن نقول إنّ الشرط هو تعالق جملتين لتأدية معنى محدد ، لا يؤدي بإحدهما ، وقد يكون حضور إحدى الجملتين ملفوظاً أو مقدرًا ، من طريق أداة ملفوظة أو مقدرّة . وتتكون الجملة الشرطية من أربعة أركان هي : فعل الشرط وجواب الشرط ، وأداة الشرط ، والجزاء الذي هو ركن دلالي متضمن في جواب الشرط .

ولفعل الشرط ضوابط ومحددات وضعها النحويون يمكن إجمالها بالآتي<sup>٦</sup>.

- ١- ألا يكون ماضياً في المعنى ، فلا يجوز : ( إن قام زيد أمس أقم معه ) .
- ٢- ألا يكون طلباً فلا يجوز : ( إن قم ، ولا إن ليقم ، أو إن لا يقم ) .
- ٣- ألا يكون جامداً فلا يجوز : ( إن عسى ولا إن ليس ) .
- ٤- ألا يكون مقروناً بتنفيس فلا يجوز : ( إن سوف يقم ) .
- ٥- ألا يكون مقروناً بقدر فلا يجوز : ( إن قد قام زيد ) .

٦- ألا يكون مقروناً بحرف نفي فلا يجوز : ( إن لن يقيم ) ، ويستثنى من ذلك ( لم ، ولا ) فيجوز اقترانه بهما ، نحو قوله تعالى : { وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ } ( المائدة : ٦٧ ) ، وقوله تعالى : { أَلَا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ } ( الأنفال : ٧٣ ) .

أما محددات جواب الشرط فذكرها منها :<sup>٧</sup>

١- أصل الجواب أن تكون أفعاله مضارعة ؛ لأنه يعربها ولا يُعرب إلا المضارع ، فإذا قلت : إن تأتني آتكَ ، ف ( تأتني ) مجزومة ب ( إن ) ، وآتكَ مجزومة ب ( إن ) .. وتأتني ، ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيدٌ منطلقٌ ، ( فزيد ) مرفوع بالابتداء ، والخبر رُفِعَ بالابتداء .

٢- لا تكون المجازاة إلا بالفعل ؛ لأن الجزاء إنما يقع بالفعل أو بالفاء لأن معنى الفعل فيها .

٣- يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية ؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلا على فعلٍ لم يقع فتكون مواضعه مجزومة ، وإن لم يتبين فيها الإعراب ؛ وذلك قولك : ( إن أتيتني أكرمتك ) ، ( وإن جئتني جنتك ) .

وما يقوم بوظيفة التعليق بين فعل الشرط وجوابه هي أداة الشرط ، التي قسّمها أغلب النحويين على قسمين هما: الأدوات الأسمية وهي : من ، وما ، ومهما ، وأي ، ومتى ، و أيان ، وأين ، وحيثما ، و أنى . والقسم الثاني الأدوات الحرفية وهي : إن ، و إذا ، ولو . وهناك تقسيم آخر إلى أدوات جازمة وأخرى غير جازمة ، و الأدوات الجازمة هي : إن ، ومن ، وما ، ومهما ، ومتى ، وأين ، وأينما . و أما غير الجازمة فهي : إذا ، ولو ، ولو ما ، ولولا ، ولما ، وكلما ، و أما . ومن شروط أدوات الشرط الآتي :<sup>٨</sup>

١- أدوات الشرط الجازمة لا تدخل على الأسماء ، و إنما تحتاج إلى مضارعين أو ما يحل محلّهما أو محل أحدهما ، فإذا وقع بعدها اسم والغالب أن تكون الأداة هي ( إن ) أو ( إذا ) و جب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما إذ تكون الأداة داخلة على الفعل المقدر لا على الاسم الظاهر .

٢- لأداة الشرط الصدارة في جملتها فلا يصح أن يسبقها شيء من جملة الشرط ، و لا من جملة الجواب ، و لا من متعلقاتها ، ولا يجوز أيضا أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها إلا إذا كانت الأداة الشرطية اسماً ، والعامل السابق عليها حرف جر أو مضافاً ، نحو : ( إلى من تذهب أذهب ) ، و ( عند من تجلس أجلس ) .

٣- يصح أن يسبقها حرف عطف أو استدراك أو نحوهما مما يقتضيه المعنى بشرط ألا يخرجها عن الصدارة في جملتها، ولا يصح أن تقع أداة الشرط الجازمة أو غير الجازمة بعد ( هل ) الاستفهامية ، ولكن يصح وقوعها بعد همزة الاستفهام دون باقي أدواته .

٤- لا يصح حذف الأداة في الرأي الأرجح ، ولا تدخل إن الشرطية ولا غيرها من أدوات الشرط على ( لا ) الناهية ، فإذا دخلت عليها أداة تقييد معنى ( لا ) الناهية وحكمها ،

تصير حرف نفي بعد أن كانت حرف نهي ، وتصير مهملة بعد أن كانت جازمة .  
وأهم ما يميز الجملة الشرطية ارتباط عبارتي الشرط والجواب فيها ، ويكون هذا الارتباط على ثلاثة أوجه<sup>٩</sup> :

- ١- ارتباط سببي : وفيه تكون عبارة الجواب مسببة عن عبارة الشرط ولازمة لها ، نحو :  
(إن تَفَزُّ تَتَلَّ جَائِزَةً) ؛ فَإِنَّ نَيْلَ الْجَائِزَةِ سَبَبُهُ الْفَوْزُ ، ويتحقق بتحقيقه وينعدم بانعدامه .
- ٢- ارتباط تلازمي : وفيه يقتصر ارتباط عبارة الجواب بعبارة الشرط على التلازم ، وتتعدم السببية ، ومنه قوله تعالى : {مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ} (العنكبوت : ٥) . فإيتيان أجل الله تعالى لا يكون سبباً عن رجاء لقائه ' فليس ثمة سببية في هذه الآية الكريمة ، والارتباط بين عبارتي الشرط والجواب يقوم على وجه الملازمة ، فإن مجيء أجله تعالى ولقائه أمران متلازمان .
- ٣- ارتباط تقابلي : وفيه يكون الربط بين عبارتي الشرط والجواب على سبيل المقابلة بينهما ، كقوله تعالى : {وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى} (طه : ٧) ، فالارتباط بين عبارة الشرط (تجهر بالقول) وعبارة الجواب {فإنه يعلم السر وأخفى} قائم على وجه المقابلة بين الجهر والسر ؛ فالجهر صفة بشرية تشير إلى ضعف المخلوق إزاء عظمة الخالق وعلمه الممتد إلى خفايا الأشياء .

ويرى أحمد عبد الستار الجوارى أن الشرط هو صيغة فعلية مستقلة تخالف باقي الصيغ في مدلول الفعل ، وهو الحدث والزمن ؛ لأن الفعل في جملة الشرط معلق حدوثه أو وقوعه ، فهو إذن ليس تام الدلالة ، ففي قولك : (إن تذهب أذهب) ، تعلق ذهابك على ذهاب المخاطب ، فأنت لم يقع منك الذهاب ، والمخاطب أيضاً لم يقع منه ذلك ، وإنما علقت ذهابك على ذهابه بأداة الشرط ، وهذا التعليق وما يتبعه من نقص في الدلالة يجعل الفعل غير مستحق لمعنى الرفع أو النصب ، فيقتضي ذلك قطع الحركة عن آخره وذلك هو الجزم<sup>١٠</sup> . ويسعى الباحث إلى تأييد رأيه بقوله إن الشرط إن كان ماضياً جاز في جزائه أو جوابه الرفع إن كان مضارعاً ، ولعل السبب في ذلك أن فعل الشرط الماضي قد أُخبر بحدوثه ووقوعه قبل زمن التكلم ، فهو محقق الوقوع أو بمنزلة المحقق ، و إذا تعلق وقوع الجواب أو الجزاء بفعل محقق الوقوع فقد اكتسب الجواب صفة الشرط ، واستكمل الفعل المضارع الواقع جواباً لفعل شرط ماضٍ دلالاته على معناه ، فزال بذلك السبب الذي يقطع عنه علامة الإعراب وحركته ، فاستحق أن يعود إلى حاله الطبيعية وهي حالة الرفع<sup>١١</sup> . ولكن هذا الكلام يسري على كل فعل يقع مستقبلاً ، كفعل الأمر مطلقاً والفعل المضارع المتعين للاستقبال ، ولا أظن صاحب الرأي يلتزم بذلك بل المضارع المرفوع المعلق على الشرط بغير الأداة ينطبق عليه الكلام نفسه ، كما لو قال قائل : ( أكرمك بشرط أن تكرمني ) ، فهذا مضارع

معلق على الشرط ، ولكنه مرفوع ولا يمكن الالتزام بنقض دلالاته . وقد علل السيرافي وتبعه غيره كابن الأنباري جزم المضارع بأداة الشرط بالتخفيف ؛ و أنها لما اقتضت جملتين طال الكلام فحسن التخفيف<sup>١٢</sup> ، وهو تعليل مقبول في الجملة . أما ما تشبث به صاحب الرأي من رفع المضارع في الجواب إذا كان الشرط ماضياً فضعيف ؛ لأن تعليق الماضي بأداة الشرط لا يجدي معه كون الصيغة الصرفية تدل على الوقوع، فإنّ هذه الدلالة انتفت بالتعليق فهو على رأيه الذي التزمه فعل ناقص الدلالة، فضلا عن أنّ هناك قولاً بجواز رفع المضارع الآتي جواباً لشرطٍ مضارع وإن قصره بعضهم على الضرورة ، فما يقول صاحب هذا الرأي في توجيه ذلك ؟ . ويذهب الجوّاري إلى أن الشرط أسلوب مستقل ، ليس بخبرٍ ولا إنشاء، وهو ينفرد بهذا الرأي من دون النحويين، الذين ذهبوا إلى أن جملة الشرط ما لم تتضمن طلباً فهي خبر ، أي إخبار بتعليق الجزاء على الشرط ، وهذا لا يمنع من كون الجزاء طلبياً ، فما من مشكلة في الإخبار عن تعليق الطلب على شيء ، وإذا عسر فهم ذلك من جملة جوابها طلب ، فأوجه ما يقال فيها إنها طلبية مشروطة ؛ فيكون الشرط قيداً للطلب كما لو قيل : (أكرم زيداً حين يأتيك) فهذه لا تفرق عن قولنا : ( إذا أتاك زيدٌ فأكرمه ) . وعلى كلٍ لا تخرج الجملة الشرطية عن أن تكون خبراً أو إنشاءً ولا معنى لأن تكون لا هذا ولا ذاك .

وبسبب صيغته المنفردة فإنّ أسلوب الشرط يحتمل التأويلات التي تحاول تفسير هذا التفرد من جهتي الصيغة والدلالة ، لكن ما ينقص تلك المحاولات هو افتقارها إلى قاعدة كلية يمكن أن تعمم على جميع الصور التي تأتي مع أسلوب الشرط ، ومع ذلك فإنّ الدراسات المتعددة التي تصدت للموضوع نشي بحاجته إلى مزيد من الوقفات ولا سيما في استعماله القرآني . والأصل في فعل الشرط وجوابه أن يتغايرا ، وألّا يتماثلا من الناحيتين الدلالية واللفظية ، نحو : ( مَنْ طلب العُلا سَهَرَ الليالي ) وهو الكثير الشائع ، ولكن هذا الأصل تخلف أحيانا ، لأسباب منها : اختلاف الدلالة ، أو اختلاف المتعلق ، أو بيان الشهرة<sup>١٣</sup> . أما التغاير والاختلاف بين فعل الشرط وجوابه من الناحية الزمنية ولاسيما في القرآن الكريم فلم يتعرض له النحويون والمفسرون - بحسب ما اطلعت عليه - وهو ما نحاول الوقوف على أسبابه في هذا البحث . ويختص هذا البحث بدراسة الجمل الشرطية في القرآن الكريم الفعلية منها فقط ، التي يتنوع شرطها وجوابها بين الماضي والمضارع ، ولا يعتني بما سوى ذلك أي إذا تلا أداة الشرط اسم وكان فعل الشرط مقدرًا ، أو كان فعل الشرط ظاهراً وجوابه اسم ظاهر أو فعل مقدر . وسنتخذ الجمل الشرطية في القرآن التي يكون فعل الشرط فيها ماضياً وجوابه مضارعاً أنموذجاً ؛ لتعذر دراسة جميع الأساليب في هذا البحث ، ولقناعتنا أن أسلوباً واحداً سيكون كافياً لتبيان النكتة الدلالية التي تقف وراء تغاير فعلي الشرط والجواب زمنًا . وتبين لنا بعد الاستقراء أن هذا الأسلوب ورد مع خمس أدوات شرطية ، هن ( إذا ) التي ورد معها

في ثلاثين آيةً ، و ( إن ) التي ورد معها في ثلاثة وعشرين آيةً ، و ( مَنْ ) التي ورد معها في أربعة عشر آيةً ، فيما ورد مرة واحدة مع كلٍّ من ( لَمَّا ) و ( مَا ) .

**المبحث الأول : إذا :** تكون إذا على ثلاثة أوجه :<sup>١٤</sup>

الأول : أن تكون للمفاجأة ، فتختص بالجمل الاسمية ، ولا تحتاج لجواب ، ولا تقع في الابتداء ، ومعناها الحال والاستقبال ، نحو قوله تعالى : {قَالَهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى} ( طه : ٢٠ ) .

والثاني : أن تجيء للحال ، كقوله تعالى : {وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى} ( النجم : ١ ) ، و{وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى} ( الليل : ٢١ ) ، والتقدير : والنجم هاوياً ، والليل غاشياً ، والنهار متجلياً .<sup>١٥</sup>

والثالث : أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمنة معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجمل الفعلية وتحتاج لجواب ، وتقع في الابتداء ، عكس الفجائية ، والفعل بعدها إما ظاهر نحو : {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ} (النصر : ١) ، أو مقدر ، نحو : {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} ( الانشقاق : ١ ) وجوابها إما فعل ، نحو : {فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فُضِيَ بِالْحَقِّ} ( غافر : ٧٨ ) ، أو جملة اسمية مقرونة بالفاء ، نحو : {فَإِذَا نَقَرَ فِي النَّاقُورِ} فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ} ( المدثر : ٨ و ٩ ) ، أو فعلية طلبية ، نحو : {فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ} (الحجر : ٩٨) ، أو اسمية مقرونة بـ ( إذا ) الفجائية ، نحو : {إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةٌ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ} ( الروم : ٢٥ ) ، أو يكون جوابها مقدراً لدلالة ما قبله عليه .

وقد تستعمل للماضي من الزمان كـ ( إذ ) كما في قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ} ( آل عمران : ١٥٦ ) ؛ لأنَّ ( قالوا ) ماضٍ فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلاً .<sup>١٦</sup> مما تقدم يتضح أنَّ هناك دالتين تتنازعان هذا الأسلوب ، الأولى : دلالة ( إذا ) التي يرى النحويون أنها تدل على المستقبل ، وفي هذا الأسلوب جاءت مع الماضي ، والثانية : دلالة الفعل الماضي ، وكيف اجتمعت دلالة الأداة على الاستقبال مع دلالة الفعل الماضي الذي هو فعل الشرط ، ولماذا كان جواب الشرط مضارعاً وليس ماضياً كما يستدعيه التوافق الدلالي . يرى ابن الأثير أنَّ الفعل الماضي إذا أُخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد كان ذلك أبلغ و أكد في تحقيق الفعل و إيجاده ؛ لأنَّ الفعل الماضي يعطي معنى أنه قد كان وجدَّ ، و إنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يستعظم وجودها .<sup>١٧</sup> وهذا ما أكده السبكي الذي ذهب إلى أن الفائدة من الإخبار بالفعل الماضي عن المستقبل الذي لم يوجد متأت من أنَّ هذا التعبير يكون أبلغ و أعظم موقِعاً لتنزله منزلة الواقع استحضاراً لتحقيق الفعل .<sup>١٨</sup> ويرفض السهيلي العلة التي ذكرها النحويون من أنَّ وقوع الأفعال المستقبلية بلفظ الماضي

بعد حروف المجازاة بسبب أن تلك الحروف تدل على الاستقبال لذا جرى الاستغناء عن صيغة المستقبل إيثاراً للخفة . ويرجح حجةً أخرى هي أن الفعل بعد حروف المجازاة - و إن كان مستقبلاً - فإنه ماضٍ بالإضافة إلى جوابه ؛ لأنّ الجواب لا يقع إلاً بعده مترتباً عليه ، نحو قولك : (إن قام زيدٌ غداً قام عمرو بعده) ، فصار (قيام زيدٍ غداً) بالإضافة إلى (قيام عمرو) ماضياً ، فأتوا بلفظ الماضي تأكيداً للجزاء وتحقيقاً ؛ لأن الثاني لا يقع إلاً بعد الأول ، مع ما أمنوا من اللبس حيث حصنت حروف المجازاة المعنى ، وقطعت الإشكال .<sup>١٩</sup> ويمكن أن يرد على السهيلي بأنه خلط بين الزمن النحوي المتأتي من مجمل التركيب والزمان الذي تدل عليه الصيغة الصرفية للفعل الماضي . وسنحاول فيما يأتي أن نختبر هذه النظريات ، ومدى انطباقها على النص القرآني .

ورد الفعل الماضي ( رأى ) فعلاً للشرط خمس مرات مع ( إذا ) ، وذلك في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذُكُرُ آلِهَتَكُمْ وَهُمْ يَذُكُرُ الرَّحْمَنَ هُمْ كَافِرُونَ﴾ ( الأنبياء : ٣٦ ) ، وقوله سبحانه : ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ ( الفرقان : ٤١ ) ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ ( الصافات : ١٤ ) ، وقوله : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ ( المنافقون : ٤ ) ، وقوله : ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ ( النحل : ٨٥ ) .

والرؤية تكون في غالبيتها ناشئة عن النظر ، لكن ليست كل رؤية من النظر ، فقد تكون الرؤية غير إرادية ، كما في مشاهدة الإنسان رؤيا منامية ، وهنا تكون رؤية إدراكية من دون نظر ومن دون بصر ، وقد تكون الرؤية إرادية من دون نظر ؛ وذلك حين يستدعي الإنسان مشهداً في ذهنه فيعيده على نفسه كي يراه ، وقد يصاحب الرؤية إدراك وقد لا يصاحبها وعلى وفق الحالة التي يكون عليها العقل من استعدادٍ لترجمة المرئي .<sup>٢٠</sup>

وبما أنّ الرؤية في الآيات الأربعة هي رؤية بصرية استلزم ذلك استعمال الفعل الماضي مع ( إذا ) لأنّ الرؤية البصرية قطعية التحقق ، فيما كان جواب الشرط مضارعاً لتأكيد استمرارية وقوع الفعل منهم ، وأنه لم ينته بانتهاء زمن التكلم وكما حصل في فعل الرؤية .

وجاء جواب الشرط مع ( إذا ) منفياً ب ( لم ) في أربعة آيات كريمات ، وهي قوله تعالى : ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذُ بِرَأْيِهَا﴾ ( النور : ٤٠ ) ، وقوله سبحانه : ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ ( النور : ٦٢ ) ، وقوله : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا﴾ ( الفرقان : ٦٧ ) ، وقوله : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ ( الفرقان : ٧٣ ) .

وبما أنّ النحويين يعرفون ( لم ) بأنها : (( حرف نفي وجزم وقلب ))<sup>٢١</sup> أي إنّها تختص بالدخول على المضارع فتجزمه وتقلب دلالاته إلى الماضي ، وبعبارة أخرى أنّ الزمن الذي

نفته ( لم ) هو الزمن الماضي ، تكون الآيات الكريمات التي تقدمت متسقة دلاليًا ، ففعل الشرط ماضٍ لفظاً ومعنى ، وجواب الشرط مضارع لفظاً وماضٍ معنى .

فقوله سبحانه : { لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا } هو : (( مبالغة في لم يرها أي : لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها ))<sup>٢٢</sup> ، والأداة ( لم ) أحدثت اتساقاً دلاليًا بين فعل الشرط وجوابه ؛ لأنَّ إخراج اليد يجب أن يكون متوافقاً مع عدم الرؤية من الناحية الزمنية ؛ لضمان حصول المشهد الذي أرادت الآية الكريمة إبرازه ، وهو الظلمات التي سيقع بها الكافرون ، فاستعمال التشبيه التمثيلي والصور الذهنية المتلاحقة جعل المتلقي يعيش الموقف كأنه يراه .

أما قوله تعالى : { وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ } فالمتوافق بين الفعل الماضي ( كانوا ) والفعل المضارع ( يذهبوا ) بيّن وواضح ؛ لأن فعل ( الكون ) لا يدل على الماضي حقيقة في هذا المورد ، وإنما هو يشير إلى واقعة مترامنة مع غيرها ، لكنها وقعت في زمن قبل زمن التكلم بها ، وأدى ارتباطها التزامني مع فعل الشرط المنقلب الدلالة من الماضي إلى المضارعة إلى ارتباط زمني دلالي ، يُشعر بأنَّ الذين يغادرون مجلس الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) من دون استئذان إنما هم يمارسون فعلاً تخاذلياً يتجسد في التخلي عن الجماعة عند الحاجة للتوحد لأمر مهم .

وقوله سبحانه : { وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا } يربط بين فعلين شديدي التلازم ، فالإسراف هو صفة للانفاق ، والصفة لا تفارق الموصوف ، فكان الترابط الدلالي أمانة على الترابط الزمني بين فعل الشرط وجوابه ؛ لأنَّ هذه القضية حقيقية - بحسب الاصطلاح المنطقي - يراد بها بيان حقيقة صفتهم بمعزل عن التحقق خارجاً .

ونجد في قوله تعالى : { وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخْرُوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا } إثبات للخروج وليس نفيًا له ، إذ يشير سبحانه إلى بعض خلقه من المنافقين الذي إذا ذكروا بآيات ربهم تراهم مكبين عليها ، ومقبلين على من يذكر بها ، مظهرين الحرص الشديد على استماعها ، وهم كالصم والعميان إذ لا يعونها ولا يتبصرون ما فيها .<sup>٢٣</sup> لكن السياق يلمح إلى أن الحديث عن المؤمنين وليس عن المنافقين ؛ لأنها تثبت الخور للمؤمنين وتنفي حال الصم والعمى عنهم ، أي إنَّ النفي مسلط على القيد لا على المقيد .

والاستجابة سواء أكانت واعية أم غير واعية ترتبط ارتباطاً مباشراً بفعل (التذكير) ، وإن قال قائل بإمكانية الافتراق الزمني بين الفعلين ، بمعنى أنه يمكن تأخير الاستجابة لتحصل في المستقبل ، قلنا إن استعمال الفعل (يخروا) يشير إلى زمن الاستجابة ، وهي استجابة فورية يستدعيها تأثر السامعين بما يسمعون ، أيًا كان التأثر وأياً كانت حدوده وصفاته .

ثم نلتقي بمجموعة من الآيات الكريمات ، يُسبق فيها جواب الشرط (المضارع) بـ ( لا ) ، من ذلك قوله تعالى : { وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا



تَرَاضُوا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ} ( البقرة : ٢٣٢ ) ، وقوله سبحانه : {فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ} ( النحل : ٦١ ) ، وقوله تعالى : {وَإِذَا ذُكِّرُوا لَا يَذْكُرُونَ} ( الإضافات : ١٣ ) ، وقوله أيضاً : {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ} (المرسلات : ٤٨) .

ففي الآية الأولى تدل أداة الشرط والسياق أنّ فعل الشرط يحمل دلالة المستقبل ، وإن كان بصيغة الماضي ؛ لهذا ناسبه أن يكون الجواب فعلاً مضارعاً مسبقاً بـ ( لا ) الناهية ؛ لأنّ الحديث عن فعل الطلاق الذي سيحدث بعد زمن التكلم ، وقد عززت ( لا ) الناهية تلك الدلالة كونها تمحض الفعل المضارع للاستقبال . فالخطاب في الآية الكريمة خطاب : ((للناس : أي لا يوجد فيما بينكم العاضلين ))<sup>٢٤</sup> ، أي الذين يمنعون النساء من العودة إلى أزواجهن السابقين حين التراضي . أما اللاءات في الآيات الثلاث الأخرى فهي للنفي ، و(لا) مع المضارع هي لنفي الحال والاستقبال كما يرى النحويون .<sup>٢٥</sup> فهل من تطابقٍ دلالي وزمني بين فعل الشرط وجوابه ؟.

في قوله تعالى : {فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ} يدل السياق على أن فعل الشرط ( الماضي ) يحمل دلالة الزمن المطلق ؛ لأنّ الأجل قد يأتي في الحال أو في المستقبل ، أو أنّه أتى فعلاً قبل زمن التكلم ، مع أنّ أداة الشرط ( إذا ) توحى بأنّ دلالة الفعل هو المستقبل ، وسواء أكانت الدلالة مطلقة أو مقيدة بالاستقبال فإنها توافق جواب الشرط الذي نفى فعل تأخير الأجل بصيغة المضارع المسبوق بـ ( لا ) النافية ، وهي صيغة توافق الأزمنة الثلاث التي ذكرناها ؛ لتقييد فعلي التأخير والتقدم لأنّه يلي فعل الأجل زمنياً بالضرورة . وقوله تعالى : {وَإِذَا ذُكِّرُوا لَا يَذْكُرُونَ} ، وقوله سبحانه : {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ} يشتركان بمشتركات لغوية وجمالية عدة ، منها أنّ فعل الشرط مبني للمجهول من الماضي ، وورد التجانس الصوتي بين الأفعال ( ذُكِّرُوا ) و ( لا يذكرُونَ ) ، و ( أركعوا ) و ( لا يركعون ) ، أي بين الفعل ومنفيه ، و السياق يوحي بأنّ استعمال فعلي الشرط بصيغة المبني للمجهول للإيحاء بأنّ ( التذكير ) وطلب ( الركوع ) يتجاوزان حدود زمن معين ، و إنّما هما يتكرران بكلّ زمن على مسامع المعاندين ، و أنّ الإجابة أو الاستجابة تكون واحدة منهم ، فالزمن المطلق لفعل الشرط يقابل المستقبل المنفي الجواب ، الذي هو مستقبل لفظاً مطلقاً معنئاً من حيث الزمن ؛ لينشأ توافق دلالي يتسم بالتكرار بين الطلب والاستجابة .

واستعمل سبحانه ( إذا ) الشرطية مع فعل شرطٍ ماضٍ وجوابٍ مضارعٍ مسبوقٍ بـ ( اللام ) في آيتين كريمتين ، الأولى في قوله تعالى : {فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ الْأَخْرَةِ لَيْسُوهُوا وَجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ} ( الإسراء : ٧ ) ، واللام في {لَيْسُوهُوا} للتعليل ، والمعنى : ((فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ الْأَخْرَةِ ، أي المرة الآخرة ، أي : إذا أفسدتم المرة الثانية وجاء أعداؤكم {لَيْسُوهُوا وَجُوهَكُمْ} أي : يهينوكم ويقهروكم ))<sup>٢٦</sup> ، وإنما نسب الإساءة إلى الوجه : (( لأنّ

الوجه هو السمة المعبرة عن نوازع النفس الإنسانية ، وعليه تبدو الانفعالات و المشاعر ، وهو أشرف ما في المرء ، وإساعته أبلغ أنواع الإساءة ))<sup>٢٧</sup> ؛ ولأنَّ دخول المسجد الأقصى سيتكرر أكثر من مرة ناسب ذلك استعمال الفعل المضارع مع الشرط لما يتضمنه من دلالة تكرار المضمون واستمراره، وبما أن الدخول الأخير للمسجد الأقصى سينتهي بهزيمة اليهود وستظهر آثار الهزيمة على وجوههم ناسب ذلك استعمال ( لام ) التعليل ؛ لأنها ربطت السوء الذي سيبدو على وجوههم بهزيمتهم المنكرة .

وفي الآية الثانية استعمل سبحانه ( لام ) الابتداء في قوله : {وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَئِنَّمَا مَاتَ لَسَوْفَ أُحْرَجُ حَيًّا} ( مريم : ٦٦ ) ، ويرى المفسرون أنَّ المقصود بالإنسان هو الكافر<sup>٢٨</sup> ؛ لأنه هو منكر البعث والنشور ، وجاء استعمال ( لام ) الابتداء التي تفيد معنى التوكيد لترسيخ اعتقاده هذا ، واستعمال الـ ( لام ) و ( سوف ) قبل الفعل المضارع المبني للمجهول يدل على استبعاد حصول البعث ، أولاً: لاعتقاد هذا الإنسان أنَّه سيعيش طويلاً ، وثانياً : أنَّ إسناد الفعل للمجهول يؤكد إنكاره وجود الله تعالى ، ويبدو لي من سياق الآية الكريمة وتركيبها أنَّ استعمال الشرط مع الماضي والمضارع ، وبأدوات الاستقبال وبالبناء للمجهول يفيد السخرية من هذا الادعاء . ومن الجمل الشرطية المتناظرة في استعمال الأدوات النحوية في جوابها نجد جملاً شرطيةً يكون جوابها فعلاً مضارعاً مسبقاً بـ ( إنَّما ) ، وقد ورد ذلك في ثلاثة آيات كريمات ، الأولى قوله تعالى : {مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} ( مريم : ٣٥ ) ، ومع أنَّ النحويين اختلفوا في دلالة (إنَّما) بين أن تكون للحصر أو للتوكيد فقط<sup>٢٩</sup> ، فإنَّ سياق الآية واضح الدلالة بأنها للحصر فقط ، فالقدرة على خلق الأشياء من العدم مهما كبرت أو صغرت بمجرد القول لها كوني إنَّما هي قدرةٌ تتحصر به سبحانه تعالى .

وجاء الشرط بـ ( إذا ) والفعل الماضي للدلالة على ثبات أوامره ونفاديتها سبحانه ، وكان الجواب بالفعل المضارع المسبوق بـ ( إنَّما ) المفيدة للحصر للدلالة على أنَّ قدرة الخلق على غير مثال سابق إنَّما هي قدرة متجددة و متواصلة ، وقد تكرر هذا التعبير في الآية مئة وسبعة عشر من سورة البقرة ، والآية ثمانية وستون من سورة غافر .

أما في قوله تعالى : {فَإِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تَسْمَعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ} ( الروم : ٥٢ ) فقد جاء تأخير أداة الشرط ( إذا ) وفعل الشرط عن جملة الجواب ليمنح النص قوة تعبيرية ملفتة ، لم تكن لتتحقق لو جاءت أداة الشرط وفعل الشرط متقدمين على الجواب . فأموات القلوب من البشر لا يؤثر فيهم أي كلام أو أية دعوة إذا أعطوا ظهورهم للحق ، فالإدبار شرط في عدم التأثر ؛ لأنَّ الإنسان حتى لو كان ميت القلب فإنَّ إصغاءه للحق قد يؤثر فيه مع طول التكرار ، وكثرة التدبير ، أما المدبرون والرافضون لسماع الحق

فهم موتى القلوب وصم الأذان . وما بقي من الآيات التي يكون فعل الشرط فيها ماضياً بعد ( إذا ) وجوابها مضارعاً مجرداً من أي من الأدوات النحوية فهي تخضع لما قرره النحويون ، وهو أنّ فعل الشرط إذا كان ماضياً لفظاً فهو مستقبل معنئ ، فقوله تعالى : ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ ( المائدة: ٨٣ ) نجد أن فعل الشرط ماضٍ لفظاً لكنّه مستقبل دلالةً ؛ لأنّ الآية الكريمة تدل على أنّ : (( النفوس المستعدة والقابلة لتلقي الفيض ينهضها مجرد سماع الحق ، ولا تحتاج إلى أمر زائد على ذلك ، فترى أنّ القوم سمعوا القرآن الكريم فتأثروا به ، و أول أثر خارجي شوهد فيهم هو فيض أعينهم من الدمع الكاشف عن رقة القلوب وابتهاجها بعرفان الحق ))<sup>٣٠</sup> ، وهذا التأثير الحاصل من سماع الحق مرةً واحدةً يناسبه استعمال الفعل الماضي الذي يدل على عدم تكرار الفعل .

ويمكن انطباق الرؤية التي تقدمت على ما تبقى من آيات قرآنية تندرج تحت هذا العنوان ، وأعني به أن يكون فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً ومجرداً من الأدوات النحوية .<sup>٣١</sup>

### المبحث الثاني : ( إن )

( إن ) من أدوات الشرط التي تجزم فعلين عند أغلب النحويين لفظاً ومحلاً إذا كانا مضارعين ، ومحلاً فقط إذا كانا غير مضارعين ، غير أنّه قد يأتي بعدها اسم ، وفي هذه الحالة يُقدر بعدها فعل محذوف يفسره الفعل المذكور .<sup>٣٢</sup> ويكثر مجيء ( ما ) الزائدة بعدها ، فتدغم فيها النون ، كقوله تعالى : ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ ( الأعراف : ٢٠٠ ) ، وقد يأتي بعدها فعل مضارع منفي بـ ( لا ) النافية التي لا عمل لها ، فتدغم ( لا ) في النون ، كقوله تعالى : ﴿إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ( التوبة : ٣٩ ) .<sup>٣٣</sup>

ويفرق النحويون بين استعمال ( إن ) و ( إذا ) الشرطيتين ، فـ ( إن ) تستعمل غالباً في الأمور غير المؤكدة وقوعها أو غير المحبب حصولها ، كأن نقول لشخصٍ : (إن أخطأت فاستغفر) . وأما ( إذا ) فتستعمل غالباً في الأمور المؤكدة وقوعها أو المحبب حصولها ، كأن نقول : ( إذا زرتني أكرمتك ) .<sup>٣٤</sup> ووردت ( إن ) في القرآن الكريم بثلاثة تشكيلات أسلوبية ، الأولى : مسبوقة بـ ( اللام ) الموطئة للقسم ( لئن ) ، والثانية : جاءت مع فعل الشرط متأخرةً على جواب الشرط ، والثالثة : جاء جوابها مقروناً بالفاء . ففي الصورة الأولى جاءت ( إن ) مسبوقة باللام الموطئة للقسم مثلوةً بالفعل الماضي (سألنهم) ، وجواب الشرط معها جاء بالفعل المضارع ( ليقولن ) في خمس آيات .

ووردت ثلاث آيات منهن بصيغة واحدة قبل فعل الجواب ، وهي قوله تعالى : ﴿وَلئن سألنهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾ ( لقمان : ٢٥ ) ، وقوله سبحانه : ﴿وَلئن سألنهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾ ( الزمر : ٣٨ ) ، وقوله تعالى : ﴿وَلئن سألنهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم﴾ ( الزخرف : ٩ ) .

والخطاب موجه إلى المشركين الذين كانوا يعترفون بأن الله عز وجل هو الخالق للأشياء كلها ، ومع ذلك يعبدون معه غيره ، مما لا يملك لهم ضرراً ولا نفعاً .<sup>٣٥</sup> وهم : (( لا بدَّ أن يقولوا الله ، والله وحده لأنهم أداروا فكرهم فلم يجدوا أحداً ادَّعى هذا الخلق ، ولم يأتِ ببالٍ أحدٍ من الكافرين أو المعاندين لوجود الله أن يدَّعي هذا الادعاء ))<sup>٣٦</sup>.

وفي النصوص المتقدمة اجتمع الشرط والقسم ، ويرى النحويون أنه : (( إذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط لزمه الماضي لفظاً أو معنى ، وكان الجواب للقسم لفظاً ))<sup>٣٧</sup>. وقد جاءت الأفعال كلها بصيغة الماضي وعلى وفق القاعدة ، لكنَّ الجواب جاء بصيغة المضارع ؛ لأنه مقترن باللام الواقعة في جواب القسم وهي بالضرورة تستدعي الزمن المضارع والمستقبل.<sup>٣٨</sup> والسؤال في تلك الآيات الكريمات وما يترتب عليها من جوابٍ تُعدُّ من الأجوبة المسكتة، التي تغني السامع عن طلب المزيد من التوضيح ، أو تحمله على الرد أو المفاصلة في الكلام . ومع أنَّ الآيات الكريمة المتقدمة وردت بصيغة واحدة و أحياناً متقاربة إلا أنَّ هناك فروقاً دقيقة بين بعضها في التعبير و دلالاته ، فعلى سبيل المثال لو قارنا بين قوله تعالى : {وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ} ( لقمان : ٢٥ ) وقوله سبحانه : {وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ} ( الزخرف : ٩ ) لوجدنا أنه في كلِّ الآيات التي سألتهم فيها تعالى هذا السؤال وأعني به : من خلق السماوات والأرض أو من خلقهم ؟ يجيبون بقولهم : ( الله ) ، من دون ذكر ( خلقهنَّ الله ) أو ( خلقنا الله ) ، إلا في آية سورة الزخرف إذ قال سبحانه : {لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ اللَّهُ} أوجز ، وهذا الإيجاز مناسب للمقام الذي وردت فيه الآيات الكريمات بهذه الصيغة ، وقوله سبحانه : {لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ} فيه إطناب ، وهو يناسب المقام الذي وردت فيه الآية الكريمة ، إذ تلاها عدة آيات توسع فيها بذكر الخلق ، فناسب الإطناب الذي وردت عليه الآية التوسع الذي ورد بما تلاها من آيات .

و ( اللام ) في ( ليقولنَّ ) واقعة في جواب قسم ، ووجودها لازم في الاثبات ( أي حتى يكون الفعل مثبتاً ) ، فإذا قلنا : ( لئن سألتهم من خلق السماوات والأرض يقولون ... ) يصبح الفعل منفيًا ، ففي جواب القسم لا بدَّ من أن نأتي بـ ( اللام ) إذا أجبنا القسم بفعل مضارع مثبت ، سواء أكان معه نون أم لم يكن معه نون ، كأن تقول مثلاً : ( والله لأذهب الآن ، أو والله لأذهبنَّ ) فلو حذف اللام وقلت : ( والله أذهب ) فتعني النفي قطعاً أي لا أذهب ، كما في قوله تعالى : {قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ} ( يوسف : ٨٥ ) بمعنى لا تفتأ .<sup>٣٩</sup> أما قوله في سورة لقمان : {لَا يَعْلَمُونَ}، وفي سورة العنكبوت : {لَا يَعْلَمُونَ} فلأنَّ في الأولى هم يعلمون بوجود الله سبحانه وتعالى ولكن لا

يعرفون ما الذي يترتب على هذا العلم ، في حين أنّ في الثانية قد نفى عنهم العقل ، وهو وصف أشد من الأول؛ لأنه ساوهم بالبهائم ، إذ دلّت الآيات التي وردت في سياق هذه السورة أنّ الله سبحانه قد سألهم أكثر من سؤال استلزم جواباً منهم ، وتعدد الأسئلة تدل على النكران المرتبط بعدم التعقل ، فيما سأل سؤالاً واحداً في سورة لقمان .<sup>٤٠</sup>

وما تبقى من آيات سُبقت فيها ( إن ) بـ ( اللام ) الموطئة للقسم هي قوله تعالى : {لَئِن كَشَفْتِ عَنَّا الرَّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ...} ( الأعراف : ١٣٤ ) ، وقوله سبحانه : {وَلَئِن مَسَّنَهُمْ نُفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ}{الأنبياء : ٤٦} ، وقوله : { لَئِن أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ... } ( الزمر : ٦٥ ) ، وقوله أيضاً : {وَلَئِن أَدْفَنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّنَتْهُ لَيَقُولَنَّ ... } ( فصلت : ٥٠ ) ، وقوله : {لَئِن أَخْرَجْتُم لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ} ( الحشر : ١١ ) ، وقوله : {لَئِن أَخْرَجُوا لَّا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَّا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَصَرُوهُمْ لَيُؤَلِّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصُرُونَ} ( الحشر : ١٢ ) ، وقوله : { يَقُولُونَ لَئِن رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ... } ( المنافقون : ٨ ) ، وقوله : {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجَنَّ} ( النور : ٥٣ ) .

فضلاً عما تقدم ذكره من تناسب بين صيغة الماضي و ( اللام ) الموطئة للقسم التي سبقت ( إن ) من جهة ، وبين ( اللام ) الواقعة في جواب القسم والفعل المضارع من جهة أخرى ، يمكن أن نزيد في هذه الآيات الكريمات التناسب الحاصل بين جملة القسم والشرط بعد ( إن ) وجملة الجواب المسبوقة بـ ( اللام ) والمتلوة بفعل مضارع مؤكّد بـ ( نون ) التوكيد الثقيلة ، الأمر الذي أظهر انسجاماً فريداً بين مؤكّدات طرفي الجملة ودلالة الكلام الذي استدعى أشد عبارات التوكيد . ولم يُستثن من ذلك سوى آية واحدة هي قوله تعالى : {لَئِن أَخْرَجُوا لَّا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَّا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَصَرُوهُمْ لَيُؤَلِّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصُرُونَ} ( الحشر : ١٢ ) ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أنّ البنية الدلالية لهذه الآية الكريمة تختلف عما تقدمها من آيات ، والاختلاف ناشئ من أنها جاءت بصيغة الحكاية عن حال المنافقين من تخاذل وعدم نصرة للمؤمنين ، أما الآيات الأخرى فهي إجمالاً ترتبط بالقول وارتباطاته ، وهو ما استدعى استعمال المؤكّدات التي تثبت صدقية صاحب القول و إصراره على جعل القول يقترن بالفعل .

أما المجموعة الثالثة من الآيات فامتازت بمجبيئ ( إن ) مع فعل الشرط متأخرين عن جواب الشرط ، كقوله تعالى : {لَيَجْزِيَّ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ} ( الأحزاب : ٢٤ ) ، وقوله : {لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ} ( الفتح : ٢٧ ) ، وقوله : {فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ} ﴿ترجعونها إن كنتم صادقين﴾ ( الواقعة : ٨٦ و ٨٧ ) .

ويتضح من التمعن بالآيات الكريمة أن هذا التأخير إنما جاء لدواعٍ أسلوبية ولاسيما في الآيتين الأوليين ، إذ جاء الشرط فيها بنحو الجملة الاعتراضية، التي أفادت الكلام تنبيهها وتقريراً بأن مجازاة الصادقين وتعذيب المنافقين ودخول المسجد الحرام مرتبطة بمشيئته سبحانه ، وهو تنبيه جاء في مكانه لأن الإنسان يجني ثمار ما قدم من عمل لكن هذا العمل ليس كافياً وحده لتحقيق الهدف المنشود إلا إذا اقترن بالمشيئة الإلهية ، وهي مشيئة مبنية على أمور قلبية وروحية لمن قام بالعمل كالنية والقصد والقربة وغيرها . أما الآية الثالثة فقد يكون جواب الشرط فيها ليس متقدماً ؛ لأنَّ جواب (إن كنتم صادقين) محذوف لدلالة جواب (لولا) وهو (أي كنتم غير مدينين) ، أو أنَّ (ترجعونها) مدخول (لولا) ، فيكون جواب الشرطيين محذوفاً لدلالة مدخول (لولا) عليه . وعن مجيئ الفعل الماضي مع (إن) في تلك الآيات فهو لا يحتاج إلى تأول ؛ لأنَّ فعل المشيئة الإلهية لا يرتبط بزمن دون آخر ، بل هو مطلق الزمنية والحدود ، والفعل (كان) في الآية الثالثة يتمتع أيضاً بسعة المساحة الزمنية الواقعية ، التي من الصعب ربطها بالصيغة الشكلية للفعل ، فضلاً عن اتساقه الدلالي مع التراكيب السابقة واللاحقة له .

أما المجموعة الأخيرة من الآيات في مبحث (إن) فتمتاز بمجبيئ جوابها المضارع مقروناً ب (الفاء) ، وهي قوله تعالى : {إِنَّمِن بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيُنِيقِ اللَّهُ رَبَّهُ} (البقرة : ٢٨٣) ، وقوله سبحانه : {وَإِن أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا} (النساء : ٢٠) ، وهاتان الآيتان تتسقان مع القاعدة التي وضعها النحويون ، وهي أنه يجب اقتران جواب الشرط ب (الفاء) إذا كان الشرط جملة فعلية فعلها طلبية<sup>١</sup> ، فالآية الأولى جاء جوابها بالفعل المضارع المقترن ب (لام) الأمر (فليؤد) ، والآية الثانية جاء جوابها بالفعل المضارع المسبوق ب (لا) الناهية (فلا تأخذوا) ، وتلك القاعدة منطلقة من قاعدة عامة هي : أن اقتران (الفاء) بجواب الشرط إنما يجري إذا كان الجواب على غير الوصل ، ويتجرد منها إذا كان الفعل صالحاً لأن يكون جواباً للشرط<sup>٢</sup> . وفي الآيتين جاء (الأمر والنهي) متسقاً مع مقام الكلام الذي اقتضى أن يجري فعل الشرط بالماضي ويجب عنه بالمضارع الحامل دلالة الأمر والمضارع المنهي عنه أيضاً . وبخصوص مجيئ (الفاء) في جواب المضارع المنفي ب (لا) ، يرى النحويون أن المضارع المُصدَّر ب (لا) النافية يرد متصلاً ب (الفاء) ومجرداً عنها ، وقد علل الرضي ذلك بأنَّ (الفاء) تصحبه مع (لا) ؛ لأنه قبل دخول أداة الشرط صالح للاستقبال فلا تؤثر فيه الأداة تأثيراً ظاهراً كما أثرت في الفعل الماضي والفعل المسبوق ب (لم) . وأما تجرده من (الفاء) فعلى تقدير تأثير الأداة فيه . وقد ورد الفعل المضارع جواباً للشرط متصلاً ب (الفاء) في قوله تعالى : (( أم يقولون افتراه قل إن افتريته فلا تملكون لي من الله

شياً ... )) (الأحقاف : ٨ ) ، على تقدير عدم تأثير الأداة فيه تأثيراً ظاهراً .<sup>٤٣</sup>

### المبحث الثالث : ( مَنْ )

تستعمل ( مَنْ ) في العربية على أربعة أوجه<sup>٤٤</sup> . فتد شرطية واستفهامية وموصولة ونكرة موصوفة . وذكر بعض النحويين استعمالاً خامساً تدل فيه على النفي ، والصحيح أنها الاستفهامية المشربة معنى النفي<sup>٤٥</sup> . وهي في كل أقسامها تُستعمل فيمن يعقل على حدّ عبارة جماعة من النحويين<sup>٤٦</sup> ، وعبر غيرهم بأنها مختصة بأولي العلم<sup>٤٧</sup> . وعلّل التعبير الثاني بأنه أولى لاستعمالها في الذات الإلهية، ولم يرد من المُشرّع إنّه بوصفه بالعقل<sup>٤٨</sup> . وقد تُستعمل فيما لا يعقل تشبيهاً له بمن يعقل أو تغليباً عليه في اختلاط أو لاقتترانه به في عموم فصل بحرف الجر ( مِنْ )<sup>٤٩</sup> ، و ذلك تغليباً للأفضل أي العاقل على غير العاقل<sup>٥٠</sup> ، وقد عدّ استعمالها فيما لا يعقل مجازاً بالاستعارة أو مرسلاً لعلاقة الجزئية أو المجاورة<sup>٥١</sup> ، ولا تُستعمل فيما لا يعقل منفرداً خلافاً لقطرب<sup>٥٢</sup> . وهل هي في أقسامها هذه من المشترك اللفظي أو أنّ لها معنىً واحداً سارياً في كلّ الأقسام ؟ يبدو من عبارة ابن مالك وغيره بأنّها : (( لتعميم أولي العلم ))<sup>٥٣</sup> ، أي إنّها موضوعة لمعنى واحد هو الفرد النكرة من أولي العلم ، وهو ما ذهب إليه المصطفوي ، إذ يقول : (( أما كلمة مَنْ فهي تدل على فرد نكرة ويختلف معناها باختلاف اللحن وكيفية التعبير في الكلام ))<sup>٥٤</sup> .

ويتعلق من معانيها ببحثنا هذا ( الشرطية ) ف ( مَنْ ) تتضمن معنى الشرط اختصاراً وتتوب مناب ( إن ) ، وهي في ذلك كسائر أسماء الشرط التي تتوب : (( مناب إن لضرب من الاختصار ... وذلك أنّه كان يجب أن يقال : إن تضرب زيداً أضرب و إن تضرب عمراً أضرب ... إلى ما يقدر على استيفائه ... فأتي باسم عام يشتمل على الجميع وترك استعمال إن معه فقيل مَنْ تضرب أضرب ))<sup>٥٥</sup> ، وقد سبق أنّ ( إن ) تفيد الربط والتعليق في المستقبل ؛ لذلك يكون الفعل الماضي بعدها دالاً على الاستقبال ، فهل يجري ذلك في غير ( إن ) من أدوات الشرط ؟ ، قد يجاب بالإيجاب وفاءً لتضمنها معنى ( إن ) ، لكن الظاهر أنّها إنّما تضمنت معنى الربط والتعليق فقط ، ولم تتضمن معناها في زمان التعليق ، وهذا ما صرح به الأشموني ، إذ ذكر أنّ ( مَنْ ) : (( مبهمة في زمان الربط ))<sup>٥٦</sup> ، وعلق عليه الصبان بأنّها : (( لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط ))<sup>٥٧</sup> ، ومعنى ذلك أننا لا نستفيد منها زمان الجملة الشرطية ؛ فنرجع في ذلك إلى الشرط وجوابه وسائر القرائن السياقية في تحديد زمان الجملة الشرطية فيما لو دلّت على زمان لغوي محصل ، وربما وجدناها مجردة من الزمان اللغوي ، وإن كانت لا بدّ حاصلةً في الزمان بما هو ظرف الموجودات بمعناه الفلسفي المطلق عن التقيد بالمقادير المعينة . في ضوء ما تقدم نتناول الآيات التي وردت فيها ( مَنْ ) شرطية ، شرطها فعل ماضٍ وجوابها مضارع ، وهي أربع

عشرة آية ، ونختبر أيضاً ما ذكرناه في مبحث ( إذا ) من أقوال نحوية في تعليل اختلاف الشرط والجواب في الزمان . وردت ( مَنْ ) شرطيةً في القرآن الكريم فعلها ماضٍ وجوابها مضارع في أربع صورٍ .

الأولى : جاء جوابها طلبياً مقترناً بالفاء مع ( لام ) الأمر أو ( لا ) الناهية وذلك في أربع آيات ، وهي قوله تعالى : { وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ } ( النساء : ٦ ) ، وقوله تعالى : { فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ } ( الكهف : ٢٩ ) ، وقوله تعالى : { مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ } ( الحج : ١٥ ) ، وقوله تعالى : { وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُ } ( لقمان : ٢٣ ) . ويبدو أنّ مجيء الشرط ماضياً في الآية الأولى يرجع إلى أنّ الآية في مقام التشريع، فيؤخذ فيها الموضوع متحققاً ويناسبه الفعل الماضي ؛ لأنّه إما دالٌّ على الزمن الماضي بصيغته فهو مناسب للتحقق ، وإما دالٌّ على التحقق وإن قلنا بعدم دلالته على الزمان كما يرى ذلك بعض الأصوليين<sup>٥٨</sup> . وفي كل الأحوال فالجملة الشرطية في المقام متجردة من الزمان اللغوي المحصل لأنها مسوقة بنحو القضية الحقيقية كما هو الشأن في صياغة الأحكام والقوانين الشرعية والوضعية.

وأما مجيء الشرط مضارعاً فعلى الأصل كما يرى النحويون ، وما جاء على أصله لا يعطل ، أو لأنّ المضارع يفيد التجدد الاستمراري<sup>٥٩</sup> ، وهو مناسب لإطلاق الحكم في الأفراد والأزمان الممتدة المتجددة . وقد اقترن الجواب بـ ( لام ) الأمر ليبدل على الطلب وشأن المشرّع الطلب كما هو واضح ، والاقتران بالفاء على القاعدة وسبقت الإشارة إلى ذلك .

أما الآية الثانية فتجردها من الزمان واضح ، وهي إنما سبقت للتهديد والوعيد فإنّ الأمر فيها لا لمعنى الطلب كما هو كثير في القرآن الكريم<sup>٦٠</sup> ، فمجيء الشرط فيها ماضياً أما لأخذ الأمر من إيمان أو كفر محققاً كما هو الشأن في صياغة القضايا الحقيقية ، أو للخفة كما علل النحويون وسبقت الإشارة إليه . ويحسن بنا قبل توجيه الآية الثالثة أن نعرض لتفسيرها فقد لا يكون المعنى واضحاً منها . قال المفسرون : (( إنّ الضمير في ( لن ينصره الله ) للنبي ( صلى الله عليه وآله ) ، وذلك أنّ مشركي مكة كانوا يظنون أنّ الذي جاء به النبي ( صلى الله عليه وآله ) من الدين أحداثة كاذبة لا تبتني على أصل عريق فلا يرتفع ذكره ، ولا ينتشر دينه ، وليس له عند الله منزلة حتى إذا هاجر ( صلى الله عليه وآله ) إلى المدينة فنصره الله سبحانه فبسط دينه ورفع ذكره غاظهم ذلك غيظاً شديداً ففرّعهم الله سبحانه بهذه الآية ، وأشار بها إلى أنّ الله ناصره ولن يذهب غيظهم ولو خنقوا أنفسهم فلن يؤثر كيدهم أثراً . والمعنى من كان يظن من المشركين أن لن ينصر الله تعالى نبيه ( صلى الله عليه وآله ) في الدنيا برفع الذكر ، وفي الآخرة بالمغفرة والرحمة له وللمؤمنين به ، ثم غاظه ما يشاهد



اليوم من نصر الله له فليمدد بحبلٍ إلى السماء - كأن يربط طرف الحبل إلى جذع عالٍ أو نحوه - ثم ليختنق به فلينظر هل يذهبن كيده وحيلته هذه ما يغيظ أي غيظه <sup>٦١</sup> . وعلى هذا التفسير فزمان الشرط يكون ماضياً فجاء الشرط بصيغة الماضي ليوافق زمان الظن ، وربما جيء بـ ( كان ) لبيان أنّ الظن كان حاصلاً في الماضي ومستمراً إلى زمان تبيين فساده بتحقيق نصر الله تعالى لرسوله (صلى الله عليه وآله) . وأما مجيء الجواب مضارعاً مقترناً باللام فليدل على الطلب المقصود به السخرية من المشركين ، وبيان أنّهم لا حيلة لهم في دفع غيظهم . وفُسِّرَت الآية بتفسير آخر حاصله أنّ الضمير في قوله ( لن ينصره ) يعود على ( مَنْ ) ، و أنّ على الإنسان أن يرجو ربّه في دنياه و آخرته و رزقه ، فإذا لم يفعل وظن أنّ الله لن ينصره و يرزقه و غاظه ذلك ؛ فليعمل ما شاء من كيدٍ و حيلةٍ فإنّ ذلك لا ينفعه <sup>٦٢</sup> . وعلى هذا التفسير تكون ( كان ) دالّة على الوجود مطلقاً من زمن محصل ، وجيء بخبرها مضارعاً دلالةً على تجددٍ و استمرارٍ في حصول هذا الظن من أفراد المكلفين في هذه النشأة ، وبعبارة أخرى أنّها قضية حقيقية لا تنحصر بفرد في الخارج حاصلٍ في أحد الأزمنة كما تقدم نظيرها فيما سبق .

والآية الرابعة فيها تسلية لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وتطبيب لقلبه بأن لا يحزن لكفر من كفر ؛ فيحتمل دلالة الشرط على المضي بالنسبة إلى الجواب ، وأنّ حزنه (صلى الله عليه وآله) إنّما هو على من وقع منه الكفر ، وإنّما جاء الجواب مضارعاً لمقتضى الطلب ، فينتأى فيه ما وجّه به السهيلي مجيء الشرط ماضياً بأنّ ذلك لأنّه ماضٍ بالنسبة للجواب . ويحتمل تجرد الشرط من الدلالة الزمنية ، وأنّه سيق مساق القضية الحقيقية ، والخطاب وإن وجّه للنبي (صلى الله عليه وآله) إلاّ أنّه شامل لكل مصلح و داعية إلى الله تعالى ، أي إنّ تقرير حقيقة أنّ كُفْرَ من كَفَرَ ينبغي أن لا يحزن له المؤمنون الداعون إلى الله .

الثانية : جاء جوابها محصوراً بـ (إنّما) مقترناً بـ (الفاء) ، وهي قوله تعالى : {مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ} (يونس : ١٠٨) ، وقوله تعالى : {مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا} (الإسراء : ١٥) ، وقوله تعالى : {...وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ} (فاطر : ١٨) ، وقوله تعالى : {مَنْ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ} (الزمر : ٤١) ، وقوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا} (الفتح : ١٠) ، فهذه خمس آيات جاءت على هذه الصورة المذكورة إلاّ أنّ الرابعة جاء الجواب في شطرها الأول جملة اسمية إن قدرنا لها مبتدأً محذوفاً والجواب ليس محصوراً بـ (إنّما) ، وجاء شطرها الثاني

كبقية الأدوات. وفي الشطر الثاني من الآية الأخيرة صورة أخرى سنذكرها بعد هذه الصورة . ويبدو أن الآية الأولى تقرر سُنَّةَ إلهية عامة بالزام الإنسان بمقتضى اختياره ، وأنه مسؤول عما يختار ولا يقع تبعه ذلك على أحدٍ سواه ، وإن تدرج بإضلال أئمة الضلال له ، فإن وزر كلُّ أحدٍ عليه دون سواه ، وتحمل أئمة الضلال أوزار من أضلوهم لا ينقص من أوزار الضالين شيئاً<sup>٦٣</sup>. وهذا المعنى يقتضي صياغته صياغة السُنن والقوانين العامة - كما سبقت الإشارة إليه - وأنه يناسبه مُضي الشرط وأن يكون الجواب مضارعاً ، ويزيد على ذلك اقتضاء المعنى ( الحصر ) كما هو واضح فجاء الجواب على هذه الصورة.

و هذا الأمر ينطبق على الآيتين الثانية و الرابعة فإنَّهما بالألفاظ نفسها تقريباً ، و ينطبق أيضاً على الآية الثالثة و إن اختلف لفظ الهداية، وتحدثت الآية عن التزكية وهي فرع من فروع الهداية كما هو واضح . والأمر نفسه يمكن أن يقال في الآية الخامسة ، وهي قوله تعالى : {مَنْ نَكَتَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ} ؛ فيحتمل أن يكون الشرط دالاً على الاستقبال في وقت مخاطبة النبي (صلى الله عليه وآله) ؛ لأنَّها نزلت بعد مبايعة المسلمين للنبي (صلى الله عليه وآله) ، وجاء التعبير عنه بلفظ الماضي أمَّا لأخذه متحققاً لترتيب النتيجة عليه ويكون السياق قرينة على إرادة المستقبل ، أو لما علل به السهيلي من كونه ماضياً بالنسبة للجواب . أما قوله تعالى في الآية الرابعة : {مَنْ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ} فهو خارج عن نطاق بحثنا إذ جوابه ليس فعلاً مضارعاً . ويمكن أن يقال إنَّ الجواب في مثله أيضاً فيه دلالة على الاختصاص والتقوي و التأكيد ، إذ الجملة الاسمية من جهة دلالتها على الثبوت تفيد ذلك ، وال ( الفاء ) هنا : (( أغنت عن إظهار المبتدأ فحصل التقوي مع الإيجاز ))<sup>٦٤</sup> . ودخول ال ( الفاء ) في الجواب في الآيات المتقدمة جاء على القاعدة التي ذكرها النحويون ؛ فالمشهور عندهم وجواب اقتزان الجواب بها في مثل هذه الموارد<sup>٦٥</sup>، ويبدو أن ذلك ليس بلازم بناءً على ما ورد به الاستعمال القرآني<sup>٦٦</sup>.

الثالثة : جاء الجواب مقترناً ب ( الفاء ) وحدها ، أو ( الفاء ) و ( اللام ) ، أو ( الفاء ) و ( لا ) النافية ، أو ( اللام ) وحدها ، أو ( الفاء ) وحرف التنفيس ، وذلك في خمس آيات هي قوله تعالى : {عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ} ( المائدة : ٩٥ ) ، وقوله تعالى : {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً ...} ( النحل : ٩٧ ) ، وقوله تعالى : {ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيُنْصَرِّهٗ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ} ( الحج : ٦٠ ) ، وقوله تعالى : {...وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا} ( الفتح : ١٠ ) ، وقوله تعالى : {مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا ...} ( غافر : ٤٠ ) . ففي الآية الأولى جاء الشرط ماضياً ، وينطبق عليها ما ذكرناه من أنَّها في مقام التشريع يناسبها الفعل الماضي كما تقدم ، فهي مجردة من الزمان

المحصّل ؛ وقد ورد فيها الجواب مقترناً بـ ( الفاء ) على خلاف الأولى عند النحويين<sup>٦٧</sup> ، وهو غريب منهم لأنّ القرآن الكريم في أعلى درجات الفصاحة ، وقد ورد فيه اقتران الجواب بـ (الفاء) في آيات كثيرة ، على خلاف ما ذكره من أولوية خلوها منها وتأوّل ذلك خلاف الأصل ولا ضرورة تدعو إليه . فدخول الـ ( الفاء ) على ما تأولوه يعني : (( أنّهم يرمون به إلى كون جملة الجواب اسمية تقديراً فيرمزون بالفاء إلى مبتدأ محذوف جُعِلَ الفعل خبراً عنه لقصد الاختصاص أو التقوي فالتقدير فهو ينتقم منه لقصد الاختصاص للمبالغة في شدة ما يناله حتى كأنّه لا ينال غيره أو لقصد التقوي أي تأكيد حصول هذا الانتقام... فقد أغنت الفاء عن إظهار المبتدأ فحصل التقوي مع الإيجاز . هذا قول المحققين مع توجيهه ، ومن النحاة من قال دخول الفاء وعدمه في مثل هذا سواء و أنّه جاء على خلاف الغالب ))<sup>٦٨</sup> .

وفي الآية احتمال آخر أن تكون ( مَنْ ) فيها موصولةً باقيةً على موصوليّتها ، لكنّها تضمنت معنى الشرط و ( الفاء ) دخلت في سياق الموصول المضمن معنى الشرط<sup>٦٩</sup> ، كالتي في قوله تعالى : { وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ } ( النحل : ٥٣ ) . وعلى هذا فهي خارجة عن نطاق بحثنا هذا . أما الآيات الثانية والثالثة والرابعة فالشرط فيهنّ فعلٌ ماضٍ لقصد التحقق أو الخفة كما تقدم ، وجاء الجواب مستقبلاً على الأصل أو لأنّه يكون في الآخرة كما في الآية الثانية والرابعة ، أو لأنّه وعد بالنصر كما في الآية الثالثة . ومجيء ( الفاء ) في الآية الثانية على الجواز ، وهو خلاف الغالب كما سبق ، و ( اللام ) مؤكدة لأنّ المورد يناسبه التوكيد كما هو ظاهر . واقتران الجواب بـ ( الفاء ) في الآية الرابعة على القاعدة .

أما الآية الخامسة فينطبق عليها ما ذكرناه من أنّها تقرر سنة إلهية عامة تصاغ صياغة القوانين العامة ، ويناسبها أخذ الموضوع محققاً فتتسجم معه صيغة الماضي ، وجوابها مضارع على وفق ما يقتضيه يوم الجزاء وهو مستقبل ، و اقترانه بـ ( الفاء ) على خلاف الغالب ، أو على تقدير مبتدأ محذوف أغنت عنه ( الفاء ) لقصد التقوي والاختصار لدلالة الجملة الاسمية على الثبوت ، أي فهو لا يجزي إلّا مثلها .

الرابعة : جاء الجواب فيها مضارعاً في آية واحدة ، هي قوله تعالى : {مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ} ( الشورى : ٢٠ ) .

وينطبق على هذه الآية ما ذكرناه من أنّها تقرر سنة إلهية عامة فناسبها الماضي كما تقدم ، وقد جاءت ( كان ) محققة لهذا الغرض ، وجاء خبرها فعلاً مضارعاً للدلالة على التجدد الاستمراري ، وهو المناسب لتكرار هذه السنة على مرّ تاريخ الإنسان حتى يرث الله الأرض ومن عليها . وجزم الجواب مع كون الشرط ماضياً على القاعدة ، يقول أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ ) : (( ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم فإنّه فصيح مختار إلّا ما ذكره

صاحب كتاب الإعراب وهو أبو الحكم بن عذرة عن بعض النحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح ، وإنما يجيء مع كان لأنها أصل الأفعال ولا يجيء مع غيرها من الأفعال ونص كلام سيبويه والجماعة أنه لا يختص ذلك بكان بل سائر الأفعال مثلها وأنشد سيبويه للفرزدق قائلاً :

دست رسولاً بأن القوم إن قدروا

عليك يشقوا صدوراً ذات توغير<sup>٧٠</sup> .

المبحث الرابع : ( لَمَّا )

ترد لَمَّا حرفاً جازماً للفعل المضارع، وبمعنى ( إلا ) بعد القسم أو بعد نفي دون قسم ، وتكون دالة على وجوب شيء لوجوب غيره أو وجود شيء لوجود غيره<sup>٧١</sup> . وهي في استعمالها الثالث حرف عند سيبويه وابن خروف ، واسم دال على الزمان بمعنى ( حين ) عند ابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني<sup>٧٢</sup> . وعلى القول بحرفيتها بمعناها هذا تكون حرف شرط غير جازم، وأما على اسميتها فهي متضمنة معنى الشرط وقيل غير متضمنة<sup>٧٣</sup> ، ولا تدخل إلا على فعل ماضٍ ، وتكون مضافة إلى الجملة بعدها على القول بأسميتها ، واشترط النحويون أن يكون جوابها فعلاً ماضياً أيضاً وتأولوا ما ورد في القرآن من مجيء جوابها جملة اسمية مصدرية بـ ( الفاء ) أو ( إذا ) الفجائية<sup>٧٤</sup> . وقد وردت ( لَمَّا ) في القرآن الكريم شرطها ماضٍ كما هو مقتضاها ، و جوابها مضارع على خلاف ما اشترطه النحويون ؛ وذلك بحسب الظاهر في آية واحدة هي قوله تعالى : (( فلَمَّا ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط )) (هود : ٧٤) . وأشار الدكتور خليل بنيران الحسون إلى آية أخرى ، هي قوله تعالى : (( وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأُوا العَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ )) (الشورى : ٤٤) ، ٧٥ ، لكنّها في هذه الآية لا يتعين كون المضارع جواباً لها كما سنذكر. أما الآية الأولى فمجيء الماضي فيها بعد ( لَمَّا ) على القاعدة ، أمّا الجواب فقد تأولّه أكثر النحويين ؛ لأنّه جاء مضارعاً وهو خلاف القاعدة عندهم ، فذكر أبو البركات الأنباري أنّ : (( الجواب محذوف تقديره أقبل يجادلنا ويجادلنا جملة فعلية في موضع نصب على الحال من الضمير في أقبل وهو ضمير إبراهيم (ع) ... وقيل إنّما أقيم المضارع مقام الماضي على طريق حكاية الحال كقوله تعالى : (( وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ))<sup>٧٦</sup> ، وذكر أبو الحسن الواحدي : ((المعنى لَمَّا ذهب عنه الروح أخذ يجادلنا وأقبل يجادلنا فأضمر هذا الفعل قبل المستقبل لأنّ لَمَّا تقتضيه وفي كل كلام يخاطب به معنى أخذ وأقبل إذا أردت حكاية حال))<sup>٧٧</sup> ، وذكر أبو حيان الأندلسي : ((جواب لَمَّا محذوف كما حذف في (( فلَمَّا ذهبوا به )) وتقديره اجترأ على الخطاب إذ فطن للمجادلة أو قال كيت وكيت ودلّ على ذلك الجملة المستأنفة وهي يجادلنا ، وقيل الجواب يجادلنا وضع المضارع موضع الماضي أي

جادلنا وجاز ذلك لوضوح المعنى وهذا أقرب الأقوال ، وقيل يجادلنا حال من إبراهيم ( ع ) وجاءته حال أيضاً ... وجواب لما محذوف تقديره قلنا يا إبراهيم أعرض عن هذا واختار هذا التوجيه أبو علي ، وقيل الجواب محذوف ... اختصاراً لدلالة ظاهر الكلام عليه <sup>٧٨</sup> ، وهذه الأقوال تسلك مسلك التأويل لأنها ترى هذا الاستعمال على خلاف القاعدة المطردة ، وللمخشري توجيه لا يسلك هذا المسلك فيقول : (( قيل إنَّ لما ترد المضارع إلى معنى الماضي كما ترد ( إن ) الماضي إلى معنى الاستقبال )) <sup>٧٩</sup> ، فيكون ورود المضارع على القاعدة كورود الماضي بعد ( إن ) ، ولعله إلى هذا القول أيضاً يرمي الطبري إذ يقول : ((والعرب لا تكاد تتلقى ( لما ) إذا وليها فعل ماضٍ إلاً بماضٍ يقولون لما قام قمت ولا يكادون يقولون لما قام أقوم وقد يجوز فيما كان من الفعل به تطاول مثل الجدل والخصومة والقتال فيقولون في ذلك : لما لقيته أقاتله بمعنى جُعلت أقاتله )) <sup>٨٠</sup> ، وهذا إقرار بورود جواب (لما) مضارعاً وربما جعله بمعنى الماضي حين فسره بـ (جُعلت أقاتله) على معنى أن (لما) تقلب دلالة المضارع. وعدَّ الدكتور خليل بنبيان الحسون هذه الأقوال تأويلاً بعيداً ، وأنه يجب أن تُتخذ الآية شاهداً على جواز أن يكون جواب ( لما ) مضارعاً <sup>٨١</sup> ، وما ذكره هو الموافق لما ذهب إليه بعض النحويين ومنهم ابن عصفور <sup>٨٢</sup> . ثم استدلت الدكتور الحسون بأننا إذا وضعنا جادلنا موضع يجادلنا لكان هو الجواب ولا نحتمل غيره جواباً : (( فلا يقصيه عن ذلك مجيؤه مضارعاً في هذا الموضع ، وينظر إلى مجيئه مضارعاً ههنا على أنه أمر يتصل بإعجاز لشأن شاء الله وهو بذلك دال على جواز مجيء جواب لما مضارعاً )) <sup>٨٣</sup> .

ويبدو لي أنه لا بُد فيما تأوَّله النحويون لأنَّ الحذف ليس بعزيز في القرآن الكريم بل هو من شواهد بلاغته ، وكذا يقال في حكاية الحال الماضية وما ذكره الطبري وجيه لا غبار عليه إذ فسَّر مجيء المضارع بما يناسب دلالاته على الاستمرار وعبر عنه بالمطالبة ، نعم يرد على ما ذكره الزمخشري أنَّ ( لما ) لو دلت على ما ذكره لوجدنا لذلك شواهد كثيرة .

أما استدلال الباحث بما ذكره فغريب ؛ لأنه جعل ما دفع النحويين إلى التأويل دليلاً على عدم التأويل ، فالنحويون لو جاء الجواب ماضياً لما تأوَّله أصلاً ولا احتملوا جواباً غيره ، فهذا الاستدلال أشبه بالمصادرة . أما مجيء الجواب مضارعاً يتصل بإعجاز القرآن فلا أحد ينكر ذلك ، لكنَّه لا ينافي القول بحذف الجواب اختصاراً أو أنه حكاية حال ماضية .

نخلص مما تقدم أنَّ مجيء الشرط ماضياً إنَّما هو على مقتضى القاعدة ، أما مجيؤه مضارعاً فهو لحكاية الحال الماضية إشارةً إلى أنَّ إبراهيم (عليه السلام) كان حاله الحلم والأناة ، وأنه على هذه الحال حتى مع مثل قوم لوط وكفرهم وما هم عليه من الفحشاء ؛ لأنه (عليه السلام) كان لا يعاجل بالعقوبة ، ويرجو للمنحرفين التوفيق إلى التوبة والصلاح والإيمان <sup>٨٤</sup> .

أما الآية الثانية فيقول عنها الدكتور الحسون : (( وقد وجدنا آية أخرى تصلح دليلاً في هذا الشأن ، وهي قوله تعالى : {وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأُوا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَىٰ مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ} ، إذا جعلنا جملة {لَمَّا رَأُوا الْعَذَابَ يَقُولُونَ} هي المعمول للفعل ( ترى ) كما جاءت جملة ( إذا ) في قوله تعالى : {وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَرَاوُرُ عَنْ كَهْفِهِمْ} مفعولاً للفعل ( ترى ) ويلزمه حينئذ أن تقدر جواباً لـ ( لَمَّا ) ، ولا يكون ذلك إلا بتقدير فعل مضارع لأن دلالة الحال عند وقوفهم على النار تقتضي ذلك فيقولون ما يقولون ))<sup>٨٥</sup>.

ولم يتضح ما يريده من كون الجملة معمولاً أهي مفعول به أم ظرف ؟ ، فهو نظرٌ بآية : {وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَرَاوُرُ عَنْ كَهْفِهِمْ}... وفي هذه الآية الجملة {إِذَا طَلَعَتْ...} تعرب فيها ( إذا ) ظرفاً منصوباً بالجواب مضافاً إلى الشرط ، فيكون الموقع الإعرابي لجملة الجواب أمّا حال من الشمس أو مفعول ثانٍ إذا جعلنا ( ترى ) قلبية ، ولكن جعلها قلبية بعيد لأنّ المعنى على البصرية كما هو واضح . ويبدو أنّه أراد المفعول كما يدل عليه آخر كلامه ، ويرد عليه أنّ ( ترى ) بصرية أيضاً في الآية مورد البحث ؛ لأنها أريد بها رسم ذلك المشهد المهول أمام الرائي لا التخيل والتصور القلبية ، ولعل التوجيه الصحيح أن يقال إنّ جملة ( يقولون ) إذا كانت جواباً لـ ( لَمَّا ) فهو المطلوب ، وإن كانت حالاً من الظالمين بجعل ( ترى ) بصرية فهذا لا يخرجها عن أنّها جواب ( لَمَّا ) ، وكذا إذا جعلنا ( ترى ) قلبية فجملة ( يقولون ) مفعول ثانٍ ولا تخرج عن أنّها جواب ( لَمَّا ) ؛ وذلك لأنّ المحل الإعرابي في جملة ( لَمَّا ) للجواب الناصب لها ؛ لأنّ شرطها مضاف إليه وهي ظرف متعلق بالجواب ، ولعلّ هذا هو مراد الباحث المذكور لكنّه لا يتضح من عبارته ولا سيما مع قوله إنّنا إذا جعلنا ( يقولون ) مفعولاً يلزمنا تقدير جواب لـ ( لَمَّا ) فقد اتضح أننا لا نحتاج إلى تقدير ، وما ذكره من تقدير لجواب ( لَمَّا ) وجيه ، وهو بذلك يرجع إلى ما ذكره النحويون من أنّ مجيء ( يجادلنا ) في الآية الأولى لقصد حكاية الحال فقال بما لم يرتضه من النحويين . فالآية الكريمة على هذا تكون مثلاً لمجيء ( لَمَّا ) وجوابها فعل مضارع ، ويصدق عليها ما ذكرناه في الآية الأولى و التوجيه هنا هو التوجيه هناك .

ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ذلك ليس بمتعيّن في هذه الآية ؛ لأنّه من الممكن أن تكون ( لَمَّا ) حينية لا تتضمن معنى الشرط ، فلا تحتاج إلى جواب فتكون شاهداً للرأي القائل بأنّها ممكن أن تأتي غير متضمنة معنى الشرط وتكون ظرفاً فقط كما سبقت الإشارة إليه ، فيكون المعنى : ( وترى الظالمين حين رأوا العذاب يقولون ... ) ، ولعلّ هذا هو الأقرب في توجيه الآية المباركة .

## المبحث الخامس : ( ما )

تستعمل ( ما ) في اللغة العربي حرفيةً واسميةً<sup>٨٦</sup>، ولا يهمننا التعرض لمعانيها الحرفية ؛ لأنها خارجة عن مورد بحثنا . أما الأسمية فتستعمل معرفةً ونكرةً ، أما المعرفة فتكون ناقصةً وهي الموصولة التي تحتاج إلى صلة ، وتكون تامةً أي تقدر بكلمة ( الشيء ) ، كما في قوله تعالى : {إِنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ} ( البقرة : ٢٧١ ) أي فِعِمَ الشيء ابدأوها ، أو تُقَدَّر بما يناسب مثل : ( غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِمًّا ) أي نِعَمَ الغسل، فالأولى عامة والثانية خاصة . أما النكرة فهي أيضاً ناقصة وهي الموصوفة ، وتامة وهي التعجبية ، والواردة في مثل : ( غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِمًّا ) بتقدير ( نِعَمَ شَيْئًا ) ف ( ما ) نصب على التمييز عند جماعة من النحويين ، وقد مرَّ أنَّها معرفة تامة عند غيرهم . و ( ما ) التي تكون للمبالغة كمثل قولهم : ( زيدٌ مما أن يكتب ) أي من كتابةٍ كأنَّه مخلوق منها . وتُستعمل ( ما ) الأسمية أيضاً نكرةً تتضمن معنى الحرف ، فتكون استفهامية وشرطية مضمنة معنى ( إن ) الشرطية ، والشرطية تكون تارة غير زمانية كما في قوله تعالى : {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ} (البقرة : ١٩٧) ، وتارة تكون زمانية كما ذهب إلى ذلك جماعة من النحويين ، كما في قوله تعالى : {فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ} ( التوبة : ٧ ) ، أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم<sup>٨٧</sup> . و ( ما ) الأسمية في معانيها المذكورة تستعمل فيما لا يعقل على ما ذكره جماعة من النحويين<sup>٨٨</sup> . ويبدو من قول ابن مالك أنَّ ( ما ) : (( صالحة للصنفين لكن أولاهما به ما لا يعقل والمبهم أمره ومن ورود ما فيمن يعقل قوله تعالى : {فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} وقوله : {إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ} ))<sup>٨٩</sup> ، ويمكن أن يقال في الآية الأولى أنَّها ليست لذات من يعقل ، بل لصفاته وصفاته مما لا يعقل لا ممن يعقل<sup>٩٠</sup> ، أي فانكحوا ما طاب لكم من النساء سواء كانت ثيباً أم بكرًا أم ... الخ ، والكلام نفسه يجري في الآية الثانية . وقد فرَّع ابن مالك على رأيه السابق أنَّها إذا استعملت فيمن يعقل إذا اختلط بما لا يعقل فذلك على الأصل ؛ لأنها في الأصل عامة<sup>٩١</sup> ، وما قلناه في ( مَنْ ) من أنَّها تدل على معنى واحدٍ سارٍ في كلِّ أقسامها يجري في ( ما ) ، فذكر المصطفوي أنَّ أصل ( ما ) الأسمية : (( هو مطلق الشيء أما المفاهيم والخصوصيات الأخر فإثماً تستفاد من كيفية التعبير ومن لحن الكلام ))<sup>٩٢</sup> ، وما يعيننا من أقسام ( ما ) هنا الشرطية ، وهي المتضمنة معنى الشرط اختصاراً ، وتتوب مناب ( إن ) كما تقدم في ( مَنْ ) . وهي أيضاً : (( مبهمة في أزمان الربط ))<sup>٩٣</sup> ، أي إنَّها : (( لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط ))<sup>٩٤</sup> ، وعليه لا يُستفاد منها في تحديد زمن الجملة الشرطية ، فنرجع إلى زمان الشرط وجوابه وسائر القرائن على ما تقدم . وردت ( ما ) في القرآن الكريم شرطها ماضٍ وجوابها مضارع منفي بـ ( لا ) النافية ومقترن بـ ( الفاء ) في آية واحدة ، وهي قوله تعالى : {وَمَا

أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا لَيْرُبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ} (الروم : ٣٩ ) ، واقتران الجواب بـ ( الفاء ) ههنا من غير الغالب ، إذ هو صالح أن يكون جواباً من دونها ، وقد تقدمت الإشارة إلى أن هذا الحكم غالبي وليس بلازم ، سواء في اقترانها بالجواب في غير المواضع التي حددها النحويون ، أو في عدم اقترانها في المواضع التي قيل بلزوم اقترانها بها . ومجيء الجواب مضارعاً على القاعدة أو للدلالة على الاستقبال ، إذ كونه يربو أو لا يربو عند الله إنما هو في عالم الجزاء والآخرة . وأما مجيء الشرط ماضياً فهو أما للخفة كما علل النحويون أو لكونه ماضياً بالنسبة للجواب كما علل السهيلي : (( الجملة معترضة بعد جملة { فَأَتِ ذَا الْفُرْبَى حَقَّهُ ... } والواو اعتراضية ، ومضمون هذه الجملة بمنزلة الاستدراك للتنبيه على إيتاء مال هو ذميم وجيء بالجملة شرطية لأنها أنسب بمعنى الاستدراك على الكلام السابق ))<sup>٩٥</sup> .

ويحتمل في الآية أن تكون ( ما ) موصولة ، والعاقد عليها من جملة (( وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا ... )) محذوف ، وقوله (( فَلَا يَرْبُو )) في موضع رفع بأنه خبر لمبتدأ ( ما ) ، والفاء دخلت على الخبر كما دخلت عليه في قوله تعالى : { وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ } ( النحل : ٥٣ ) ، لكن الواحدي رجح أنها شرطية لتنسق مع قوله تعالى في ذيل الآية : { وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ } ، فهي في هذا المقطع شرطية ؛ لأنه ليس في جملة { فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ } ما يعود على ( ما ) ليكون خبراً لها<sup>٩٦</sup> .

### الخاتمة

ويجدر بنا أن ننبه في ختام بحثنا إلى أن ما ذكره النحويون من أن أحسن الوجوه للتوافق بين فعل الشرط وجوابه هو أن يكونا مضارعين ثم ماضيين لا يبتني على استقراء الأكثر وروداً في كلام العرب ، وإنما يبتني على قضية العامل ؛ لأن أدوات الشرط تجزم فعلين فالأحسن أن يؤتى بمقتضاها أما بعملها في الاثنتين لفظاً أو محلاً ، والتخالف بالعمل تارة لفظاً وأخرى محلاً لا يجعل العمل على نسقٍ واحدٍ .

وقد وجدنا أن كون الشرط والجواب ماضيين ليس بأقل في الاستعمال القرآني من كونهما مضارعين فلا وجه لتفضيل الثاني على الأول . كما أن التخالف كثيراً ما يأتي للدلالة على معنى ما فلا وجه أيضاً للعدول عنه إلى التوافق في صيغة الفعلين مما يفوت الجانب الدلالي ، ومن ثم فمع وجود دلالة التخالف يكون هو الأحسن من التوافق الذي يفوت تلك الدلالة .

ثم أن وضع القواعد الكلية للقضايا الدلالية - ولا سيما في القرآن - أمر تشوبه الكثير من المحاذير ، إذ وجدنا أن التخالف الزمني بين فعل الشرط وجوابه إنما يخضع للسياق القولوي والمغزى الدلالي من وراء الكلام ، فلا حاجة لوضع قاعدة عامة - كما فعل النحويون



- من قبيل : ( أن الماضي إذا كان فعلاً للشرط فهو بمعنى الاستقبال ) ، ويجب التدقيق والبحث عن الدواعي لكل استعمال على حدة انطلاقاً من الغرض الدلالي والسياق والموقف الكلامي ، وهذا ما يقرره علم الدلالة الحديث .

### الهوامش:

- ١- لسان العرب : ( شَرَطَ ) : ٥٧ / ٨ .
- ٢- شرح المفصل : ٤١ / ٢ .
- ٣- المقتضب: ٤٦ / ٢ .
- ٤- معاني النحو : ٤٥ / ٤ .
- ٥- دلالات الارتباط في أسلوب الشرط : ٣ ( بحث ) .
- ٦- ينظر : شرح شذور الذهب : ٤٣٩ ، و أسلوب الشرط في سورة النساء : ٣ . ( رسالة ماجستير ) .
- ٧- ينظر : المقتضب : ٤٩ / ٢ ، والنحو الوافي : ٤٣ / ٤ ، و أسلوب الشرط في سورة النساء : ٤ و ٥ .
- ٨- ينظر : النحو الوافي : ٤٢٥ / ٤ ، و أسلوب الشرط في سورة النساء : ٦ .
- ٩- ينظر : التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر : ٣٨٦ ، و دلالات الارتباط في أسلوب الشرط : ٥ .
- ١٠- ينظر : نحو الفعل : ٥١ و ٥٢ .
- ١١- ينظر : نحو التيسير : ٩٤ .
- ١٢- ينظر : أسرار اللغة : ٢٣٧ .
- ١٣- ينظر : أسلوب الشرط في اللغة العربية - دراسة تركيبية دلالية - بحث منشور على الشبكة الدولية ، الرابط : <http://revue.ummtto.dz/index.php/pla/article/view/662>
- ١٤- ينظر : الإتيان في علوم القرآن : ١ / ١٢٤ .
- ١٥- ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١٠٢٨ .
- ١٦ - المصدر نفسه والصحيفة نفسها .
- ١٧ - ينظر : المثل السائر : ١٥ / ٢ .
- ١٨ - ينظر : الأفعال في القرآن و آثارها الدلالية ، بحث على الشبكة الدولية ، الرابط : <http://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&id=174155>
- ١٩ - نتائج الفكر : ١١٣ .
- ٢٠ - ينظر : الفرق بين الرؤية والنظر والبصر ، بحث على الشبكة الدولية ، الرابط : <http://ahmed1maher1.blogspot.com/>
- ٢١ - مغني اللبيب : ٣٦٥ / ١ .
- ٢٢ - الكشاف: ٧٣٢ .
- ٢٣ - م ، ن : ٧٥٣ .
- ٢٤ - م ، ن : ١٣٥ .
- ٢٥ - تفسير ابن كثير : ٢٨٣ / .
- ٢٦ - تفسير الشعراوي: ٢٦٨ / ٣ .
- ٢٧ - تفسير التحرير والتنوير: ١٣١ / ٢٣ .

- ٢٨ - ينظر : تفسير الطبري : ١٨ / ٢٢٧ .
- ٢٩ - ينظر : مواهب الرحمن في تفسير القرآن : ١٢ / ٣٢٧ .
- ٣٠ - وتلك الآيات هي الآية : ١٧ من سورة الكهف ، والآية : ٣٥ من سورة الصافات ، والآيات من ٧-١٠ من سورة القيامة ، والآيتان : ٢ و ٣٠ من سورة المطففين ، والآيتان : ١٥ و ١٦ من سورة الفجر
- ٣١ - ينظر : مغني اللبيب / ١ / ٣٣ .
- ٣٢ - ينظر : النحو الوافي : ٤ / ٣٩٥ و ٣٩٦ .
- ٣٣ - ينظر : تفسير الرازي : ١٦ / ٦٢ .
- ٣٤ - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٥٣ .
- ٣٥ - ينظر : تفسير الزمخشري : ٨٣٩ .
- ٣٦ - ينظر : تفسير الشعراوي : ٦ / ٣٤٦٣ .
- ٣٧ - النحو الوافي : ٤ / ٤١٧ .
- ٣٨ - ينظر : م ، ن ، ٤١٨ .
- ٣٩ - ينظر : تفسير البغوي : ٤ / ٢٦٩ .
- ٤٠ - إنكار وجود الله ، بحث على الشبكة الدولية :  
<http://bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=01-03-0054>
- ٤١ - ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢ / ١٨٩ .
- ٤٢ - ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٨٩ .
- ٤٣ - ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٢٢ .
- ٤٤ - ينظر : الأزهية في علم الحروف : ١٠٠ ، ومغني اللبيب : ٤١٣ .
- ٤٥ - ينظر : حاشية الدسوقي : ٢ / ٢٧٢ .
- ٤٦ - ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٢٧٦ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٤٤ ، وشرح ابن الناظم : ٣٥ .
- ٤٧ - ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٨٧ ، وشرح الرضي : ٢ / ٥٥ ، وشرح الأشموني : ١ / ١٥١ .
- ٤٨ - ينظر : حاشية الخصري : ١ / ١٥٦ .
- ٤٩ - ينظر : شرح الأشموني : ١ / ١٥١ و ١٥٢ .
- ٥٠ - ينظر : شرح الرضي : ٢ / ٥٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٢٧٧ .
- ٥١ - ينظر : حاشية الصبان : ١ / ١٥١ .
- ٥٢ - ينظر : شرح الرضي : ٢ / ٥٥ .
- ٥٣ - التسهيل : ٣ / ٣٨٧ ، وشرح الأشموني : ٤ / ١١ .
- ٥٤ - التحقيق في كلمات القرآن الكريم : ١١ / ١٩٤ .
- ٥٥ - المقتصد في شرح الإيضاح : ٢ / ١١٠٨ ، وينظر : الغرة المخفية : ١ / ١٥٥ .
- ٥٦ - شرح الأشموني : ٤ / ١١ .
- ٥٧ - حاشية الصبان : ٤ / ١١ و ١٢ .
- ٥٨ - ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين : ١٦٢ .
- ٥٩ - ينظر : الصيغ الزمنية في اللغة العربية : ٧٠ .

- ٦٠ - ينظر : تفسير الفخر الرازي : ٢١ / ١٢٠ ، و الميزان : ١٣ / ٣٠١ .
- ٦١ - تفسير الميزان : ١٧ / ٣٥٣ .
- ٦٢ - ينظر : المصدر نفسه والصحيفة نفسها .
- ٦٣ - ينظر : م ، ن : ١٥ / ٥٧ .
- ٦٤ - تفسير التحرير والتتوير : ٥ / ٢١٨ .
- ٦٥ - ينظر : النحويون و القرآن : ٢٣٥ - ٢٣٨ .
- ٦٦ - ينظر : شرح التسهيل : ٣ / ٣٩٤ .
- ٦٧ - ينظر : م ، ن : ٣ / ٣٩٥ .
- ٦٨ - تفسير التحرير و التتوير : ٥ / ٢١٨ .
- ٦٩ - ينظر : تفسير البحر المحيط : ٤ / ٢٥ .
- ٧٠ - م ، ن : ٧ / ٤٩٢ .
- ٧١ - ينظر: شرح الرضي : ٢ / ١٢٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٦٤٣ - ١٦٤٥ ، و الأزهية في علم الحروف : ٢٠٦ - ٢٠٨ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٤١٧ و ٤١٨ ، ومغني اللبيب : ٣٦٧ - ٣٧٣ ، و حاشية الدسوقي : ٢ / ١٦١ - ١٧٥ .
- ٧٢ - همع الهوامع : ١ / ٢١٥ .
- ٧٣ - ينظر : حاشية الدسوقي : ٢ / ١٦٩ .
- ٧٤ ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٦٤٦ ، و شرح التسهيل : ٣ / ٤١٧ .
- ٧٥ - ينظر : النحويون و القرآن : ٦٢ .
- ٧٦ - البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٣ .
- ٧٧ - التفسير البسيط : ١١ / ٤٨٩ و ٤٩٠ .
- ٧٨ - تفسير البحر المحيط : ٤ / ٢٥ .
- ٧٩ - الكشاف : ٢ / ٤١٢ .
- ٨٠ - تفسير الطبري : ١٥ / ٤٠٥ و ٤٠٦ .
- ٨١ - ينظر : النحويون و القرآن : ٦٢ .
- ٨٢ - ينظر: همع الهوامع : ١ / ٢١٥ .
- ٨٣ - ينظر : تفسير الميزان : ١٠ / ٣١٤ .
- ٨٤ - ينظر: تفسير الميزان : ١٠ / ٣١٤ .
- ٨٥ - النحويون و القرآن : ٦٢ .
- ٨٦ - ينظر : الأزهية في علم الحروف : ٧١ - ٩١ ، ومغني اللبيب : ٣٩٠ - ٤١٤ .
- ٨٧ - ينظر : مغني اللبيب : ٣٩٠ - ٣٩٨ .
- ٨٨ - ينظر: شرح المقدمة المحسبة : ١ / ١٨٠ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٤٥ ، وشرح ابن الناظم : ٣٥
- ٨٩ - شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٧٦ .
- ٩٠ - ينظر : شرح ابن الناظم : ٣٦ ، وحاشية الخضري : ١ / ١٥٦ .
- ٩١ - شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٧٧ .
- ٩٢ - التحقيق في كلمات القرآن الكريم : ٨ / ١١ .

- ٩٣ - شرح الأشموني : ١١ / ٤ .  
 ٩٤ - حاشية الصبان : ١١ / ٤ و ١٢ .  
 ٩٥ - تفسير التحرير و التتوير : ٢١ / ٦٠ .  
 ٩٦ - ينظر : التفسير البسيط : ٨ / ٦٥ و ٦٦ .

#### ثبت المصادر والمراجع :

- 
- القرآن الكريم :
- الإتيان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي ( ت ٩١١ هـ ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .
- الأزهية في علم الحروف : علي بن محمد النحوي الهروي ( ت ٤١٥ هـ ) ، تحقيق : عبد المعين الملوح ، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ١٩٩٣ .
- أسرار اللغة : أبو البركات الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) ، تحقيق : بركات يوسف هبؤد ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٩ .
- أسلوب الشرط في سورة النساء (دراسة نحوية) : راوية علي زكريا ، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٥ .
- أسلوب الشرط في اللغة العربية - دراسة تركيبية دلالية - بحث منشور على الشبكة الدولية ، الرابط : <http://revue.ummtto.dz/index.php/pla/article/view/662>
- الأفعال في القرآن و آثارها الدلالية ، بحث على الشبكة الدولية ، الرابط : <http://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&id=174155>
- إنكار وجود الله ، بحث على الشبكة الدولية : <http://bayanelislam.net/Suspicion.aspx?id=01-03-0054>
- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين الزركشي ( ت ٧٩٤ هـ ) ، تحقيق : أبو الفضل الدمياطي ، دار الحديث ، ٢٠٠٦ .
- البحث النحوي عند الأصوليين : مصطفى جمال الدين ، بغداد ١٩٨٠ .
- البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات الأنباري ، تحقيق : طه عبد الحميد طه - مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .
- التحقيق في كلمات القرآن الكريم : حسن المصطفوي ، ط ١ ، طهران ١٤١٦ هـ .
- التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر : مالك يوسف المطلبي ، بغداد ١٩٨١ .
- تفسير ابن كثير : إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ( ت ٧٧٤ هـ ) ، تحقيق : سامي بن محمد السلامة ، دار طيبة ، ١٩٩٩ .
- تفسير الشعراوي ( الخواطر ) : محمد متولي الشعراوي ( المتوفى : ١٤١٨ هـ ) ، القاهرة ١٩٩٧ .
- تفسير التحرير و التتوير : محمد الطاهر بن عاشور ، الدار التونسية للنشر ، ( د - ت ) .
- تفسير الطبري ( جامع البيان عن تأويل أي القرآن ) : محمد ابن جرير الطبري ( ت ٣١٠ هـ ) ، تحقيق : بشار عواد معروف - عصام فارس الحرساني ، مؤسسة الرسالة ، ( د - ت ) .
- تفسير الرازي ( مفاتيح الغيب ) : فخر الدين الرازي ( ت ٦٠٦ هـ ) ، دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٨١ .

- تفسير الكشاف : جار الله الزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ ) ، اعتنى به : خليل مأمون شيحا ، ط ١ ، بيروت ٢٠٠٢ .
- تفسير البغوي : أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ( ت ٥١٠ هـ ) ، تحقيق : محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط ٤ ، ١٩٩٧ .
- تفسير البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ( ت ٧٤٥ هـ ) ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر - بيروت ١٤٢٠ هـ .
- التفسير البسيط : علي بن أحمد بن محمد الواحدي ( ت ٤٦٨ هـ ) ، تحقيق : محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان ، الرياض ( د - ت ) .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الخضري ( ت ١٢٨٧ هـ ) ، بيروت ( د - ت ) .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : محمد بن أحمد عرفة الدسوقي ( ت ١٢٣٠ هـ ) ، مصر ( د - ت ) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبان ( ت ١٢٠٦ هـ ) ، القاهرة ( د - ت ) .
- دلالات الارتباط في أسلوب الشرط ( دراسة في نصوص من صحيح البخاري ) : أبو بكر زروقي ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، العدد السادس ٢٠١٠ .
- الصيغ الزمنية في اللغة العربية : : مالك يوسف المطلبي ، بغداد ١٩٨٢ .
- الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية : أبو العباس بن الخباز ( ت ٦٣٩ هـ ) ، تحقيق : حامد محمد العبدلي ، الأنبار ١٩٩٠ .
- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش ( ت ٦٤٣ هـ ) ، بيروت ( د - ت ) .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي ٢٠٠١ .
- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الاسترابادي ( ت ٦٨٦ هـ ) ، بيروت ( د - ت )
- شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن ابن عصفور ( ت ٦٦٩ هـ ) ، تحقيق : صاحب جعفر أبو جناح ، الموصل ١٩٨٢ .
- شرح الكافية الشافية : جمال الدين بن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، ط ١ ، مكة المكرمة ( د - ت ) .
- شرح المقدمة المحسبة : طاهر بن أحمد بن بابشاذ ( ت ٤٦٩ هـ ) ، تحقيق : مهدي عبيد جاسم ، بيروت ١٩٨٦ .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : بدر الدين بن مالك ( ت ٦٨٦ هـ ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط ١ ، بيروت ٢٠٠٠ .
- شرح التسهيل : جمال الدين بن مالك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي الزين ، بيروت ٢٠٠١ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : نور الدين الأشموني ( ت ٩٢٩ هـ ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ١٩٥٥ .

- الفرق بين الرؤية والنظر والبصر ، بحث على الشبكة الدولية ، الرابط :  
/http://ahmed1maher1.blogspot.com
- لسان العرب : جمال الدين بن منظور ( ت ٧١١ هـ ) ، بيروت ١٩٥٦ .
- المقتضب : محمد بن يزيد المبرد ( ٢٨٥ هـ ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت (د- ت )
- مواهب الرحمن في تفسير القرآن : عبد الأعلى السبزواري ، النجف الأشرف ١٩٨٩ .
- معاني النحو : فاضل السامرائي ، بغداد ١٩٩١ .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين ابن الأثير ( ت ٦٣٧ هـ ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ١٩٩٥ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : مازن المبارك ومحمد علي حمد ، بيروت ١٩٨٥ .
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢ .
- الميزان في تفسير القرآن : السيد محمد حسين الطباطبائي ، صححه واشرف على طباعته : حسين الاعلمي ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٧ .
- النحو الوافي : عباس حسن ، ط ٤ ، مصر ١٩٧٣ .
- نحو التيسير : أحمد عبد الستار الجواري ، بيروت ٢٠٠٦ .
- نحو الفعل : أحمد عبد الستار الجواري ، بيروت ٢٠٠٦ .
- النحويون و القرآن :
- نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم السهيلي ( ت ٥٨١ هـ ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، الرياض (د- ت ) ..
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الكويت ١٩٩٧ .

### Contrary to the actual condition and the answer in the Koran

#### Abstract

Offset between the acts is displayed in the Arabic language in general and more specifically the Holy Qur'an, which comes for the purposes of semantic and stylistic different, and is linked to this phenomenon violates the actual condition and the answer in time.

Grammarians have decided that the best method in the condition is that really comes requirement and answer Madian, then Mdharan, and what was otherwise tried to be interpreted.

This research proved that the rules established by grammarians do not stand too much in front of the reported examples of this phenomenon in the Koran, and that the cause offset time between the actual condition and the answer - especially in the event that the reaction condition past and did answer Mdharan - but due to reasons semantic and contextual responsible for all resource Quranic text came to talk with him or Inh.